مجلة المعجمية - تونس

ع 16-17

2001

المضاعفة

من التوليد المعجمي إلى التأثيرات التداوليّة([1])

عبد الرّزاق بنّور

00. التحديد اللّساني للمضاعفة:

هي إعادة مباشرة لوحدة صوتيّة (مقطع، «مَامَا») أو معجميّة (كلمة، «مرحا-مرحا؛ اللّه-اللّه»؛«غرغر» أو تركيبيّة (مركّب أو جملة قصيرة «دثّريني!، دثّريني!»؛«كم باللّه، باللّه؟»([2])) مرّتين وتكون الثانية نسخة من الأولى دون تغيير (تكرار نَسْخي: صرصر) أو مع بعض التنويع (تكرار مَسْخي: هلع بلع) مع الحذف (قل+قل> «قلق») أو التغيير (زل+زل > «زلزال») في قيمته أو في طبيعته، أو كلتيهما (شرق+شرق > شرقراق > شرقوق).ولا يسمّى «ثنائيّا» ما يُكرّر ثلاث مرّات. وسؤالنا المحوري هو: هل إنّ هذه الوسيلة مُـنْـتجة وما هو مكانها وقيمتها في نظام معجمي أو نحوي للغة العربيّة؟

1.0. لماذا الاهتمام بالمضاعفة ؟

تكون الإجابة عن هذا السؤال : - أوّلا: للأهميّة التي اكتستها هذه الظّاهرة اللسانيّة في السنوات الأخيرة على صعيد البحث اللّساني العالمي وخاصّة الإشكال الذي تطرحه بالنسبة للنظريّات الفونولوجيّة. بل إنّها كانت السبب في ظهور مقاربات جديدة، مثل الفونولوجيا المعجميّة، والفونولوجيا المتعدّدة المستويات. وكانت السبب في تفجّر البحوث بأعداد وفيرة أدّت إلى إرساء نظريّات جديدة في المورفوفونولوجيا وإلى إعادة النّظر في طروحات كانت تعتبر من التطوّر وتحظى بمكانة عالية.

- وثانيا: حتّى نواكب المباحث اللّسانيّة في أحدث تطوّراتها ونساهم في النّقاش النّظري

---

(1) نصّ منقّح لمحاضرة قدّمت في نطاق «ندوة داخليّة» نظّمتها جمعيّة المعجميّة العربيّة بتونس يوم 27 أكتوبر 2000. أشكر لجنة قراءة مجلّة المعجميّة على ملاحظاتها القيّمة وأخصّ بالذكر منها الأستاذ ابراهيم بن مراد.

(2) انظر رياض النّفوس لأبي بكر عبد اللّه بن محمّد المالكي. ج 2، ص456.

اعتمادا على اللّغة العربيّة التي توفّر خروجا عن النّماذج المقترحة. والغريب أنّ العرب لم يَخُصّوا هذه الظاهرة بالاهتمام الذي تستحقّ، واكتفوا ببعض الملاحظات أو بذكر الأمثلة أو تدوينها أو جمعها دون تحليل أو تعمّق لاعتقادهم أنّ القضيّة تمثّل شذوذا عن النّظام الصرفي الاشتقاقي أو التوليدي المعجمي للعربيّة.حتّى أنّ المحدثين منهم قد اختاروا، عن قصد، أو دون قصد، وربّما لنفس الاعتبارات السابقة الذكر، تجاهل المضاعفة آليّةَ توليد معجمي -عدا الشذياق، رغم ما في نظرته للأمور من مبالغة وتعسّف على اللّغة- أو على الأقل نوعا خاصا من أنواع النحت، هذا إذا لم يتجاهلوا الإتباع مثلا. وسنعود إليه لاحقا.

2.0. فرضيّة العمل:

تندرج المضاعفة في فرضيّة العمل التي ننطلق منها أي في مشروعنا الحاضر -على الأقلّ في أحد مستوياته- ضمن علم الصرف الاشتقاقي([3]) ونعتبره في هذه الفرضيّة من الأساليب التي تستعملها اللّغة لتوليد كلمات جديدة مثل زيادة اللّواحق (كتب > كتَبـلـةٌ) والسوابق (كتب> مَـلـكتب) أو النحت (عبد + قيس > عبقـسي) أو الاقتراض من اللّغات الأخرى. وتتميّز المضاعفة التي تَـنْـتهجها اللّغة أسلوبًا ببعض الصفات: 1) نسبيّةٌ أو قل حتّى «لا اعتباطيّة» توليد الوحدات اللّغويّة، 2) المضاعفة أقلّ تجريدا مقارنة بالأساليب الأخرى، 3) كونيّة هذا الأسلوب إذ أنّه يتجاوز النحو إلى ظاهرة تأسيسيّة في أصل إمكانيّة التواصل اللّغوي (أعني به مبدأ الحشو والتكرار) وكذلك مبدأ المحاكاة الطبيعيّة (أي نسبيّة الاعتباط). لذلك لا يمكن أن نَقْصُر هذه الظّاهرة على لغة مّا أو على نحوٍ ما، ولا تكون دراسة أعراضها في لغة من اللّغات إلاّ على سبيلِ التعريف والمساهمة في نقاش الخصائص المميّزة والوظائف الكونيّة لهذه الظاهرة. وقد أثبتَت جلّ الأعمال التي أُنجزت منذ قرون([4]) وجود نواة دلاليّة وَوظائفيّة تتردّد بكثرة، مع بعض الفروق

---

(3) وهو ما يعرف بالفرنسيّة بـ(morphologie dérivationnelle) ويقابل علم التصريف الذي يعرف بـ(morphologie flexionnelle).

(4) فالقضيّة معروفة منذ القدم إلاّ أنّ الاهتمام بها قد اشتد منذ فترة خاصّة بعد أن تبيّن أنّها يمكن أن تكوّن قرينة لسانيّة موضوعيّة (في التطور التدريجي لاكتساب الطفل اللّغة، وكذلك في التكوين التلقائي للغات الهجينة) بعيدة عن تخمينات الفلاسفة والمنظرين حول أصل اللّغة... انظر مثلا:
Fee, J., and Ingram, D., (1982). "Reduplication as a strategy of phonological development", و
Schwartz, R., Leonard, L., Wilcox, M. J., and Folger, M. K., (1980), "Again and again: reduplication in child phonology".

الطفيفة، في اللّغات المدروسة: - الجمع؛ التحبّب؛ الاحتقار؛ الغموض؛ التوكيد([5]) أو الشدّة والقوّة([6])؛ عدم التحكّم أو التقريب؛ التوزيع، التصغير، التضخيم، الاستمرار، الإعادة، الزيادة، التبادل، الزمان([7])، المكان([8])، والهيئة والجهة. وهي دلالات مرتبطة ببعضها رغم ما يظهر من تنافرها واختلافها، فالتصغير والتحبّب مثلا يرتبطان بالمضاعفة عن طريق استعمال الأطفال لهذه الظاهرة، والكثرة والتوكيد والتضخيم والشدّة أو السرعة والاستمرار من باب الإعادة والتكرار. إنّ التكرار يولّد التوكيد والتضخيم، والجمع من الإعادة. ويندرج كذلك التوزيع في باب الجمع والإعادة([9]). هذا زيادة على الأغراض التداوليّة التي تختلف من ثقافة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر.

ولهذا يمكن أن تكون دراسة المضاعفة من باب المساهمة في التعريف بتعرّجات هذه الظاهرة في اللّغة العربيّة ولهجاتها (ومدى ابتعاد اللّهجات عن الأصل). أملنا أن تأتي هذه المساهمة ولو بالقليل من الإضافة إذ أنّ من بين فرضيّات العمل التي نقدّمها أنّ للثنائي المكرّر في العربيّة مضامين دلاليّة ووظائف تداوليّة تميّزها عن سائر ما تعرّضنا له في العشرات من اللّغات التي اطلعنا فيها على هذه الظاهرة. وقد يكون من المفيد في نطاق فقه اللّغة المقارن دراسة أسباب الدوافع وكذلك الموانع التي تجعل اللّغة تستعمل المضاعفة التامّة أو الجزئيّة، فتؤدّي هذه الوظيفة دون تلك، أو تلك

---

(5) كما يقول سابير في كتابه اللّغة *Language*، ص 75.

(6) انظر شيرار(Scherer, 1868, 354)، وقد ورد ذكره في كتاب كاسيرار(Cassirer, 1953)، ولم أتمكّن من الاطلاع عليه للتثبت من الأمثلة التي يعتمدها. وسأعود إلى هذه القضيّة لأنّ شيرار هو الوحيد الذي يذكر هذا المعنى للثنائي المكرّر كما جاء في كتاب كاسيرار. وهو من المعاني الواردة في العربيّة الفصحى، وكنت أحسب أن لا أحد تعرّض لهذا المعنى في لغات أخرى.

(7) الحاضر والماضي والمستقبل، في اللّغات الهندوأمريكيّة، وكذلك لغة الطجالوج(Tagalog)، كما بيّن ذلك لوباز في كتابه المضاعفة في لغة الطجالوج، 1941. C.Lopez, *Reduplication in Tagalog*.

(8) ذكرهما كاسيرار، استنادا مرّة أخرى إلى شيرار(Scherer, 1868, 354) دون الاستشهاد بأمثلة، ولكنّنا عثرنا على بعض الأمثلة من العربيّة الفصحى تفي بالحاجة.

(9) تتضارب هذه الفرضيّة بصفة منطقيّة مع ما يذهب إليه كاسيرار(E.Cassirer, p.147) وهذا متوقّع بالطبع لأنّه يجعل من المطابقة الايحائيّة أساس هذا الاجراء وبذلك لا يقول بتولّد الدلالات والمعاني: «L'impression sensible, d'une "pluralité simple" se dissocie d'abord conceptuellement dans l'expression de la pluralité "collective" et de la pluralité "distributive".». ومن ذلك المنطلق، فإنه لا يقرّب التوزيع من فكرة الجمع بل يفسّره انطلاقا من محاكاة التكرار «c'est le redoublement qui exprime la *disjonction* distributive.». ولكن هذا لا يمنع وجود استعمالات توزيعيّة يبدو فيها معنى الجمع واضحا كقولك: «تقاسموه نصفا نصفا!» أي أنصافا.

المجموعة من الوظائف دون غيرها إذا ثبت طبعا أنّ الوظائف تخضع لترتيب أو تقارب أو تَشَكُّلٍ. هل هي تتنافر، أو تتنادى في لغة دون أخرى. هل توجد صيغ تكراريّة ثنائيّة لا تناسبها صيغ آحاديّة؟ هذا سؤال آخر لا يقلّ أهميّة عن الأسئلة السابقة.

ويبقى طبعا من المهمّ جدّا، في نطاق ما قلناه عن سبر أصل اللّغة، معرفة سبب تلاؤم دلالة المضاعفة أو التوازي بين لغتين مختلفتين لا علاقة تذكر بينهما، يباعد بينهما الزمان والمكان.إذ أنّنا لا نعترف للمدلول بالاستقلاليّة المطلقة عن الدّال. ولسنا نأتي بجديد هنا فقد نادى شوخارد (Hugo Schuchardt) وياسپارسن (Otto Jespersen) وبنفنيست (Émile Benveniste) وحتّي جاكبسون(Roman Jakobson)، منذ عشرات السنين باعطاء الخاصيّة الايقونيّة في اللّغة حظّا أوفر، واعتبار أنّ اللّغات تتميّز عن بعضها بتفاوت الخاصيّات التجريديّة والايقونيّة فيها وأنّ الاعتباطيّة ليست قانونا مطلقا تتقاسمه اللّغات بنفس القدر. يقول جاكبسون: «لقد علّمَنا دي سوسير أنّ الرابط بين الدّال والمدلول اعتباطي وأنّ «نظام اللّغة كلّه معتمد على [هذا] المبدإ اللامنطقي لاعْتِباطيّة نظام الرّموز ». لقد تعرّضتْ هذه الفرضيّة لمراجعة تدريجيّة وتبيّن أنّ دور التعليل النسبيّ، النّحوي، الذي التمسه دي سوسير لحصر اعتباط العلاقة بين وجهي الرمز اللّغوي، قد بدا غير كاف تماما. إذ أنّ الرّوابط الدّاخليّة، الايقونيّة، بين الدال والمدلول، وخاصّة منها الرّوابط المتينة بين المفاهيم النحويّة وشكلها الفونولوجي تشكّك في الاعتقاد السائد في «الخاصيّة الاعتباطيّة للرمز اللّغوي» كما وقع تأكيدها في كتاب دروس في اللّسانيّات العامّة».([10])

3.0. ضبط مصطلحي:

وقبل أن ننطلق في التحليل لا بدّ من القيام ببعض الضبط المصطلحي حتّى لا تختلط المفاهيم.

(10) انظر مقال جاكبسون الوارد ضمن كتاب Jacques Havet (édit.): *Tendances principales de la recherche dans les sciences sociales et humaines*. Mouton. Unesco. Paris-LaHaye-New York.1978، ج 1، الباب السادس، ص ص 504-556، بعنوان «*La linguistique*» والنص المذكور من ترجمتي :

«Saussure[...] a enseigné que le lien entre le signifiant et le signifié est arbitraire et que "tout le système de la langue repose sur le principe irrationnel de l'arbitraire du système du signe". Cette hypothèse a été soumise à une révision progressive et il est apparu que le rôle de la motivation relative, grammaticale, invoqué par Saussure pour restreindre l'arbitraire du lien entre les deux aspects du signe verbal s'est montré tout à fait insuffisant. Les liens internes, iconiques, du signifiant avec son signifié et, en particulier, les liens étroits entre les concepts grammaticaux et leur expression phonologique jettent un doute sur la croyance traditionnelle en "la nature arbitraire du signe linguistique" telle qu'elle est affirmée dans le *Cours*.»

فمن الواجب تمييز المضاعفة من التكرار الحشوي (خِلْتُ نفسي خروفا يقاد إلى المسلخ كـالخروف...) أو التكرار البلاغي : «ولكن يا أخي... ولكن... ما الذي أتى بك؟»، أو الثنائي المعطوف (لقد أعدت الحكاية مرّات ومرّات، «ورأيت بمكّة علماء وعلماء»[11] الذي يولّد معنى الجمع أو الذي ليس فيه مثل هذا المعنى «قال كذا وكـذا») أوالثلاثي المعطوف: «وأخذ يصيح ويصـيح ويصيح ويتأوّه...»، أو الإعـادة التـدريـميّة[12]: (وأخذ يردّد: «إنّه هو، إنّه هو!») أو الاجترار: (هو لا يحبّ غير الذّهب، الذّهب ولا شيء غيره...)، أو التكرار المزيّف الذي أصله تجانس لفظي: (عَقْلُ العقل، الهُو هَوى، ذَهَبَ الذّهبُ...)، أو التكرار الختامي البلاغي[13]، مثل: (ذبحوا الخروف. وشَوَوا الخروف. ثمّ أكلوا الخروف)، والاستدراك: مثل(كان في الحقل بقايا وآثار قصرٍ وكان القصرُ ضخما جدّا)،التكرار المفترق[14] مثلا:

(... ... ... «لقد نطقَتْ بُطْلا عليَّ الأقارعُ

أقارعُ عوفٍ لا أحاول غيرها... ... ...»،

يجب التمييز كذلك بين المضاعفة و«الحكاية المضاعفة» التي يتحدّث عنها الخليل في كتاب «العين»[15] ويذكر لها أمثلة من قبيل «صرصر»[16]، ويفسّرها مثلا بمقابلتها بـ«صرّ» فيجعلها مماثلة لصوت فيه تقطيع وترجيع مقابلةً بصوت فيه استطالةٌ ومدّ[17]، فيكون «المثال المكرّر للمعنى المكرّر»[18] ملاحظا تواجدها بكثرة في اللّغة!![19]...

---

(11) المالكي: رياض النّفوس، ج1، ص 352.

(12) المقصود بالتدريم هنا هو الشحنة التعبيريّة التي تناسب كلمة «dramatisation» الفرنسيّة.

(13) وهو ما يعرف بالفرنسيّة بـ(épiphore).

(14) وهو ما يسمّيه رمزي بعلبكي «رجع طرفي»(ص173) epanastrophe، انظر **«معجم المصطلحات اللّغويّة»**. دار العلم للملايين. بيروت.1990.

(15) انظر الخليل: كتاب «العين»، ج1، ص ص 55-56: «صرّ الجندب صريرا، وصرصر الأخطب صرصرة، فكأنّهم توهّموا في صوت الجندب مدّا وتوهّموا في صوت الأخطب ترجيعا».

(16) من يقرأ الخليل يتخيّل أنّ العرب هم من انتج هذه الكلمة، ولكنّها تبدو من السّاميّة المشتركة. وهي موثّقة باللّغة الأكاديّة، حيث نجد «*ṣarṣar*» اسما لحشرة واسما لطائر. وإذا اعتبرنا كثرة استعمال المضاعف لتسمية الطيور فإنّه يجوز افتراض أنّ تسمية الطائر والحشرة سبقت تسمية الرّيح انطلاقا من الصوت الذي تحدثه. انظر Delitzsch, *Assyrisches Handwörterbuch*, pp. 574-575.

(17) هذا بالذات ما يذهب إليه مثلا فاندرياس Vendryes, p. 147 في تفسير الاجراء، حيث يقول:

« ...en distinguant très nettement si un acte se présente comme un tout indivisible ou s'il se dissocie en plusieurs actions singulières séparées»

(18) ابن جنّي: الخصائص، ج 3، ص153.

(19) لذلك فنحن نستغرب قلّة الأعمال -إن لم نقل انعدامها حسب علمنا- التي اهتمت بهذا الاجراء في اللّغة وأفردت له كتابا أو حتّى مقالا!

والتمييز بين التسميتين واجب لأنّ من الخطإ اعتبارهما مترادفتين يمكن استبدال الأولى بالثانية دون إخلال بالمقصود. إذ يرمز كلّ منهما في إطار هذه الصيغة إلى طريقة التكوين المعجميّة. الأولى قاعدتها المحاكاة الصوتيّة والثانية تقوم على تكرار وحدة معجميّة مستقلّة أصلا أو على المحاكاة الاستعاريّة أي غير المباشرة.

0.1. المضاعفة، اجراء كونيّا([20]):

1.1. لا تخلو لغة من المضاعفة... و«لا وجود لشيء طبيعيّ أكثر من غلبة المضاعفة» كما يقول سابير([21])، وتكثر المضاعفة في اللّغات الهجينة لعدم استقرارها أو لحداثة عهدها بالتكوين وكذلك اللّغات البدائيّة لقرب مستعمليها من الطبيعة لأنّ المضاعفة إجراء بديهي لبعده عن التجريد. وتَقِلّ المضاعفة في اللّغات «الحضاريّة»، مثل الانجليزيّة، ولكنّها لا تخلو منها([22]) أو على الأقل لا تخلو من المضاعفة التركيبيّة إجراء تداوليّا أو أسلوبا تعبيريّا أو لغة أطفال لبعدهم عن التجريد وعدم تمكّنهم من آليّات اللّغة والمبادئ الفونولوجيّة.

2.1. تنحصر معاني المضاعفة، إذا أردنا التدقيق، في قائمة قصيرة جدّا حسب مقولات المضاعفة ومستواها كما أسلفنا. ويجد القارئ مدخلا مهمّا لمعاني المضاعفة، رغم عدم دقّته (لكنّ أهميّته تتمثّل في سلاسة التعبير وحسن تقريب المفاهيم، وخاصّة إمكانيّة استغلال المضاعفة في الأدب والبلاغة) في كتاب لا يُبحث فيه عادة عن مثل هذه الأمور وهو كتاب ليكوف وجونسون «الاستعارات التّي نحيا بها»([23]).

يربط ليكوف وجونسون(Lakoff & Johnson) بين عمليّة المضاعفة شكلا، ونتيجة المضاعفة مضمونا، عن طريق استعارة الزمان والمكان وذلك بجعل جزء من دلالة الجملة مرتبطا بشكلها:

---

(20) انظر مورافسيك: Moravscik, in Greenberg, *Universals in Human Languages*, 3. انظر كذلك مدخل «Reduplication» في قاموس اللّغة واللّسانيّات R.E. Asher (edit), 1994, *Encyclopedia of Language and Linguistics*. pp.323/324.

(21) انظر سابير: Sapir, *Language*, p. 76.

(22) لقد فهم منصف عاشور مترجم «اللّغة» لسابير إلى العربيّة (الدّار العربيّة للكتاب، تونس، 1995-1997، جزآن، ينظر: ج 1، ص 103) خطأ ما قاله صاحب الكتاب فجعله يتناقض. إذ ترجم «إلاّ أنّ هذا المنهج لم يكن معروفا في الأنجليزيّة» ثمّ أخذ يسرد الأمثلة من الأنجليزيّة. بينما أراد سابير أن يقول «Even in English it is not unknown» وهو ما كان يجب ترجمته بـ«إلاّ أنّ هذا المنهج لم يكن مجهولا في الأنجليزيّة».

(23). انظر ليكوف وجونسون في نصّه الأصلي بالأنجليزيّة Lakoff & Johnson, *Metaphors we Live by*, Chicago, 1980. ص ص 136-138، ولا أنصح كذلك بقراءة الترجمة العربيّة لعدم وفائها للنّص.

كلّما زاد الشكل زاد المضمون (للشكل المكرّر مضمون أكبر، أو أكثر أو أوكد) [...] لأنّ الأشكال اللّسانيّة بفضل الاستعارة المكانيّة تصبح ذات محتوى (ص136-137). ويعتبر ليكوف وجونسون الأساليب النموذجيّة كالآتي:

1) تكرار الاسم: يولّد تكرار الاسم الجمعَ أو اسمَ الجمع. لأنّ الاسم يدلّ على شيء من نوع ما، وزيادة هذا الاسم يدلّ على زيادة الأشياء التي يدلّ عليها(ص138). مثلا «إربا إربا» في العربيّة أو kurdu-kurdu في لغة الوالبيري بمعنى أطفال حيث يقال للطفل kurdu ويقابله anak-anak بنفس الصيغة بلغة الباهازا في ماليزيا وأصل كلمة «كاكاو»، من لغة النّاهواطل المكسيكيّة جمع لـ(كاو) بمضاعفة المقطع الأوّل «كا» : كا+كاو← «كاكاو».وباستعمالنا لكلمة «كاكاو» في المفرد عدم إلمام بأنّ الكلمة من أصل مضاعف يعني الجمع.

2) تكرار الفعل: يدلّ تكرار الفعل على هيئة الاستمرار أو التمام، لأنّ الفعل يدلّ على الحدث، وكلّ زيادة في الفعل تناسبها زيادة في الحدث وربّما اكتماله([24]).

3) تكرار الصفة: يدلّ تكرار الصفة على التعزيز، تأكيدا وتكبيرا، أو الزيادة والنموّ. لأنّ الصفة تمثّل الخاصيّات وكلّ زيادة في الصفات تدلّ على زيادة في الخاصيّات([25]).

4) تكرار كلمة تدلّ على شيء صغير: يدلّ هذا الصنف من التكرار على التحقير والنقصان أو التقلّص. استعمال أكثر من كلمة للتدليل على الصّغر يعني أنّ الشيء أصغر من الصغير([26]). نجد منه في العربيّة مثلا «البلبل» و«الشّحرور» ويبدو أنّهما يرتبطان بنفس السبب. وإذا نظرنا إلى صيغة التصغير مردفة بالمضاعفة عثرنا على أمثلة طريفة في تصغير التصغير مثل «الشعرور» وهو دون «الشّاعر والشّويعر»، وكذلك «البَغْرور» وهو دون «البعرة والبُعَيْرَة»، وفيه تحقير واستصغار([27]).

---

(24) انظر ص138. قارن «أتي سيسي تكنس تكنس [هيئة الاستمرار]»، «كخ * كَخْكخ [هيئة التكرار] مقابلة بـ«كخ» [صيغة التعدية]». ونرى معنى تأكيد الزيادة في «كول كول حتّى تولّي قد الغول» (أي «كلْ، كل حتّى تصبح مثل الغول!»).

(25) المرجع نفسه. قارن في العربيّة التونسيّة: أبيض- أبيض، أحمر-أحمر، مع الروسيّة الدّارجة (-belyj belyj) وكذلك في التركيّة: bos بمعنى فارغ، bosbos بمعنى فارغ تماما. انظـــر Godel R. (1945). "Formes et emplois du redoublement en turc et en arménien moderne".

(26) نفس المرجع.قارن بـ«صغيّر صغرون»، وفي لغة الأطفال «دبّ ← دبدوب» للتصغير. ويمكن أن نذكّر بالفرنسيّة وخاصّة في لغة الأطفال: chienchien, mémère, pépère, fofolle، (وحتّى بعض الأسماء الأعلام مثلMimie→Anita, Matilde→Nanie)

(27) أليس «جحجوح» تلطيف وتصغير «جحا»؟، كما نجد في العاميّة التونسيّة «الرويجل» أو «الرّجيجل» وهو دون «الرّاجل» أي الرّجل.

لكنّ تقسيم جونسون وليكوف هذا يتجاهل مضاعفة بعض المقولات مثل الأداة والظرف. فلا حَظَّ فيها لمضاعفات مثل «قد-قد» أو «كيف-كيف» أو «طول-طول» أو «بين-بين» أو «عَـنْـعن». وهذا التقسيم يتجاهل كذلك استعمالات مهمّة ومطّردة في كثير من اللّغات أو على الأقل في تلك التي تسنّى لنا الاطلاع عليها ولا يمكن للتفسير الذي قدّمه ليكوف وجونسون أن يفي بها. فلا وجود لمعنى التأكيد المطّرد الاستعمال في العربيّة مثل: «شربت دواءً دواء!» «أبيّون أبيّون»!)، أو الحاجة إلى التأكّد أو التثبّت والتوضيح: «تريد قَلَمًا قلما أو أيّ شيء تكتب به؟». وهناك استعمالات لم نجدها عند غير جوندا(Gonda [28]) وفي غير لغة الشامورو(chamorro) في أندونيسيا وهي تدور حول معاني النفي والمنع والنّهي والانتهاء. وقد يعجب المرء في الأوّل لوجود معنى المنع والنهي (أو الصّدّ) مرتبطا بالمضاعفة. وهذا طبعا يناقض تماما ما يذهب إليه ليكوف وجونسون في تعريفهما للمضاعفة وهو يناقض كذلك الحدس والتفسير المرتبط في الأذهان بهذا الاجراء وهو الكثافة والكثرة والسرعة والشدّة. وتزداد الدهشة عندما يتبيّن أنّ هذا الاستعمال موجود بكثرة في العربيّة! أو قل إنّه لا يمثّل حالة شاذّة. وسأذكر بعضها:

أ. فمعنى التوقف والنّهي أو المنع والصدّ تجده :

إن «تَحَجْحَجتَ» (لأنّ «الحجحجة» تفيد التوقف عن الشيء والارتداع عنه). وكذلك إن «ثَمْثَمْت» عن الشي يعني أنّك توقفت عنه، وإن كان بمقدورك أن «تنجنج» رجلا عن التدخين فإنّ لك ثوابا، إذا دفعته عنه ومنعته منه، ولكن بلطف ودون أن تَجهجهْهُ، لأنّ الزَّجْر مُربك، ولأنّها لا تُسَعْسَع إلاّ الضأن. ومن رددته ولم تر منه «رَكْركة» ولا «كَعْكعة»، فلا ارتداد له. وإن قلت لإبنك «دُخْدوخ» فإنّك أمرته بالصمت. ومن «طَخْطخ» الليل بصره فقد منعه من النّظر وإن «كَفْكفت» دمعه أو نَهنَهْته [نهى+نهى([29])]، فقد «تَهَلْهل» بصره وتوقّف([30]).

وما دمنا في باب المفارقات فإنّك تجد في نفس الوقت معنى الوضوح والبياض واللمعان:

- حَصْحص (بان، من حصحص، أي فحص وكذلك الصّحصح، الصحصاح، الصحصحان وهو الفضاء الواسع)، عُرعرة (الجبل أعلاه، عُرعرة الثور، سنامه، عُراعِر القوم سادتهم)، الصُّلصُل(البياض).

(28) انظر مقال جوندا: J. Gonda (1949), "The Functions of Word Duplication in Indonesian Languages", p.185.

(29) سنعود إلى هذا المثال لاحقا.

(30) كلّ الأمثلة المذكورة مأخوذة من كتاب جمهرة اللّغة لابن دريد.

ب. ثمّ معنى الإخفاء أو الظلام:

في معاني خفاء : جَمْجَم (في صدره شيئا إذا أخفاه ولم يبده. جمجمة الرأس هي مستقر الدماغ)، حَزحَزة (الألم من خوف أو حزن)، الخرخرة (تردّد النفس في الصدر)، الهسهسة (حديث النّفس، جمع هساهس) وكذلك وسوس (وساوس)، الكَمْكمة (التغطّي بالثوب). ونجد كذلك القفر المنبسِطَ السّبسبَ، البحبحَ، الرحراحَ، اللّهلهَ، الفضفاضَ بجانب الكثيب المتداخل العثعث، الكثكَ ، الثّلثُل. ولكنّنا إذا نظرنا في بقيّة الأمثلة، التي استخرجتُ أغلبها من «جمهرة اللّغة» لابن دريد -وهي كثيرة تعدّ بالمئات-، وحاولتُ تجميعَها فإنّ العجب من تناقض بعض معاني المضاعفة يزول. يزول لأنّها مبنيّة على التناقض. فإنّ مَا لَمْ يتفطّن إليه اللّغويّون ممّن تسنّى لي الإطلاع على أعمالهم ولم أرَ عند أحدهم هذا الكمّ الهائل من الأمثلة التي وجدتها في العربيّة هو أنّ مِنْ معاني المضاعفة الرئيسة نجد فعلا الكثافة ولكنّ من لم يفهم أنّها كثافة في الاتجاهين أي أنّ لها قطبين متقابلين فإنّه لن يتمثّل ظاهرة المضاعفة إلاّ جزئيّا وسيحتار في فهم الأمثلة المتناقضة كتلك التي تتوفّر في العربيّة. وبذلك يكون تجاوز المفارقة في تحديد المضاعفة باعتبارها في كلّ الحالات تعني[31] الكثافة بقطبيها السلبي والايجابي. وحتّى لا يحمل قولي على الخطإ أشير إلى أنّي لست أعني تدرّجا بين الوجود والعدم بل أعني توتّرا أقصى بين قطبي الكثافة في الوجود وفي العدم. وأنّ كلّ ما يوجد بينهما لا يهمّ هذا الإجراء مع استثناءٍ وحيدٍ يُظهر في الحقيقة ديناميكيّة القطبين واتصالَهما وهو معنى يربط بين الايجابي والسلبي بمفهومهما المادي والأخلاقي (دون أن يقع بينهما!)، هو معنى الانحدار من علوٍّ. ونجده في :

- التقتقة (تقتق من الجبل= انحدر)، دهده(الشيء من علو إلى أسفل إذا دُفع > معنى الخِسّة والحقارة والصغر)، مثمث(رشَح)، تَنَخْنخ(برك البعير)، الوخوخة(استرخاء اللّحم والجلد، وخواخ=رخو، مسترخ، [خوّخ])، الذّلذل(ذيل القميص)، الهرهور(ما تساقط من حمل الكرم قبل ادراكه، شاة هرهور=هرمة)، زقزق(بذَرقه إذا ألقاه)، طأطأ(رأسه، وكلّ شيء حططته فقد طأطأته، الطأطأ: منخفض من الأرض)، فهفه (الرّجل، سقط من منزلةٍ عالية إلى ما دونَها). ← انظر المثال أ المصاحب.

(31) من ضمن ما تعنيه، إذ أنّنا في معنى التوزيع مثلا نرى التعميم وليس الكثافة: «زار القرية بيتا بيتا»، «أعطاهم الحلوى قطعة قطعة» فهل هناك فرق بين هذه الجملة وبين مثيلتها : «أعط كلّ واحد قطعة حلوى»؟

3.1. النّتائج النّظريّة لهذه الكونيّة :

من النتائج النّظريّة لهذه الكونيّة إعادة النّظر في فرضيّة الاعتباطيّة المطلقة للرّمز اللّغوي باعتبار أهميّة التعبيريّة في اللّغة.وذلك بِطرح مشكل الرّجوع إلى نظريّة أصل اللّغة التي تعتمد الايحاء (الصوتي أو الحركي) والايقونيّة مصدرين للكلام كما كانا مصدرين للكتابة.

وللبعض أن يستغرب من العودة إلى قضيّة طبيعة الرّمز اللّغوي أو إلى قضيّة أصل اللّغة([32]) لاعتقاده أنّ الأمر حُسم وأنّ القضيّة طُبخت حتّى احترقت. ولكنّ للنّظرة الجديدة بعض الحجج التي لا يمكن رفضها دون درسها بعناية خاصّة إذا علمنا أنّ بعضها قد عاد إلى القضيّة من خلال إظهار المغالطات السفسطائيّة الكامنة وراء حجج دي سوسير ومن بعده([33]).

2.0. المضاعفة المعجميّة والمضاعفة التركيبيّة:

لا يمكن أن نقارب المضاعفة دون تحديد مستوياتها. وتكون الوحدة المعجميّة البسيطة في هذا التحديد مقياسا يفصل بين النّظرة الخارجيّة والنّظرة الداخليّة. بعبارة أخرى لا جدوى من عمل لا يفرّق بين (أ) المضاعفة المكوّنة لكلمة مفردة انطلاقا من أجزائها وهي المضاعفة المعجميّة و(ب) المضاعفة القائمة على تلازم زوجي لعنصرين متجانسين وهي المضاعفة التركيبيّة([34]).

هناك إذن أربعة مستويات :

(1) في المضاعفة المعجميّة: أ. المستوى الفونولوجي، ب. المستوى المرفولوجي(الصرفي).

(2) في المضاعفة التركيبيّة: أ. المستوى الدلالي، ب. المستوى التداولي.

وكلّ من هذه المستويات يطرح في حدّ ذاته إشكالا ويتطلّب مقاربة.

1.2. المضاعفة المعجميّة أو الاشتقاقيّة:

تهمّ المضاعفة المعجميّة([35]) مستويين من مستويات التحليل اللّساني هما المستوى الفونولوجي والمستوى المورفولوجي الصرفي، ويمكن جمع هذين المستويين فيما يعرف اليوم

---

(32) لذلك فلا غرابة إن اعتمدت نظرة ابن جنّي الذي يقول بنشأة اللّغة بالحكاية وأهميّة أصولها الثنائية. انظر كتاب الخصائص، ج1، ص ص 40-47 «باب القول على أصل اللّغة أإلهام هي أم اصطلاح».

(33) مثلا صحيح أنّ حكاية صوت الديك ليست هي نفسها في كل اللّغات ولكنّ صوت الديك يعبّر عنه بواسطة الحكاية في كلّ هذه اللّغات. لذلك يجب أن يقوم المبدأ العام بديلا عن التماثل الأحادي.

(34) في المستوى الشّكلي، هل يمكن حقيقة الفصل بين المضاعفة إجراءً نحويّا -مضاعفة كليّة أي ثنائي يكرّر كلمة كاملة-، مع ما يترتّب عليها من دلالات وتأثيرات تداوليّة، والمضاعفة إجراءً معجميّا -مضاعفة جزئيّة أي ثنائي يكرّر مقطعا- مع ما يترتّب عليها من توليد لمعان أو وحدات معجميّة جديدة وما يترتّب عليها من تشكلات فونولوجيّة. هذا سؤال مطروح للنّقاش وليس من اليسير القطع فيه.

(35) ما يقابل بالفرنسيّة (la réduplication lexicale).

بالفونولوجيا المعجميّة([36]). بعبارة أوضح سأتحدّث عن المضاعفة المعجميّة (بأنواعها) كلّما تعلّق الأمر بالوحدة المعجميّة البسيطة. بينما تهمّ الوحدة المركّبة ذات الأجزاء المعجميّة المنفصلة المضاعفة التركيبيّة (بأنواعها).

وتكون المضاعفة المعجميّة تامّة أو جزئيّة.

أ. تكون المضاعفة تامّة إذا كانت المقاطع المكوِّنة للمفردة من نفس النوع أي أنّ لها نفس تركيب الصّوامت أو الهيكل الصّامتي([37]): cv = cv; cvc = cvc ، حتّى إن لم يكن لها نفس الشكل التطريزي([38])[مثال ذلك : دحيدح، خلخال. لكنّنا نميّز بين «دحدح» و «دحدوح» إذ ينتمي «دحدح» و«خلخل» إلى المضاعفة النسخية و«دحيدح» و«خلخال» إلى المضاعفة المسخيّة].

ب. وتكون المضاعفة جزئيّةً إذا حُذف أحدُ أجزاء الوحدة الأساسيّة التي وقعت عليها عمليّة النّسخ والتّرابط ومن نتيجة هذا الاجراء:

1. أن يُحدِّد أو يشخّص موقع الوحدة المقْحَمة :سابقة أو وسطى أو لاحقة،
2. أن يُحدّد طبيعتها (مورفيما صامتيّا أو مقطعا)،
3. أن يعطي فكرة عن ديناميكيّة عمليّة التوليد وتنوّعها.

وتخضع كلّ حالة من هذه الحالات لتقييدات النّظام الفونولوجي المعجمي، من ذلك مثلا، امتناع النّظام عن توليد وحدات من صنف cvcvc+cvcvc (*قتلقتل) لأنّ النّظام الصرفي الاشتقاقي لا يتجاوز حدود خمسة عناصر أساسيّة. فلا يُفترض أن يولّد غير «قتلتل» مثلا.

وتكون المضاعفة الجزئيّة بـ:

1. حذف: أ. مقطع أو أكثر(في الأوّل أو الوسط أو الآخر)؛ ب. مورفيم أي صامت (مثل دجدج ← دجـ(ø)ـج)؛
2. تغييرطبيعة أحد المورفيمات، تحت تأثير مبدإ التّماثل أو التباين الفونولوجيين؛
3. تعويض الحذف أو التغيير(مثلا بالتضعيف في حالة التماثل)؛
4. الاقحام الوسطي([39]) تحت تأثير مبدإ التباين (ويكون بالصوامت مثل «دحندح» أو بالصوائت مثل «دحيدح»([40])، انطلاقا من «دحدح»).

(36) ما يعبّر عنه بلغات أخرى بـ(phonologie lexicale) أو (lexical phonology).
(37) الهيكل الصامتي يناسب ما يسمّى بالفرنسيّة (squelette consonantique).
(38) الشكل التطريزي يناسب ما يسمّى بالفرنسيّة (structure prosodique).
(39) ما يعرف في الفرنسيّة بالـ(épenthèse).
(40) نجد إلى جانب «دحندح» كلمة دحيدح. والدُّحيدحَة من الرّجال، القصير الغليظ البطن.

وتكون المضاعفة :

أ. نتيجة عرضيّة لعمليّات أ.التباين؛ ب. التماثل؛ ج.الاقحام؛ د.الاقتراض وذلك في كلّ الحالات، مرّة مع تغيير ومرّة دون تغيير.

2. نتيجة إجرائيّة: فيكون التكرار بالنسخ والترابط (وهو الاجراء الأكثر اطرادا على الأقلّ في العربيّة).

وتغيب إمّا عن طريق التباين أو التماثل فتقع في التضعيف.

ويمكن تبويب المضاعفة إلى صنفين:

أ. ما تولّد عن الحكاية عن طريق عمليّة التكرار الايحائيّة مثل بقْ بقْ ← بقْبق، وما كان أصله مقولة في اللّغة لا وجود لعلاقة إيقونيّة بين دالّها ومدلولها. مثل مخّ ← مَخَّخَ.

وما تولّد عن الحكاية يمثّل إمّا صوتًا (مثلا «مأمأة» الشّاة) وإمّا نداءً («يأيأ» الرّجل إذا دعا النّاس فقال «يا يا... قوم»)؛ أو يمثّل حركةً أي أنّه معنى مجازي («الجدجد» حنش من «جَدَّ»؟)؛

ب. وما تولّد عن مقولة مفردة : ينقسم إلى ما يتغيّر فيه نوع المقولة وما لا يتغيّر «مخٌّ ← مخمَخَ» * «كَحَّ ← كحكحَ». وما كان أصله ثنائيا يقبله النّظام إذ ينتج رباعيّا، وأخيرا ما كان أصله ثلاثيا يوقع النّظام في تضارب التقييدات مثل السداسي الممنوع * قتلقتل.

2.1.1. الثنائي المضاعف:

هو أكثر أمثلة المضاعفة المعجميّة تواترا. ويُوجد أغلبُه في المعاجم المحكمة الصنعة مثل «جمهرة اللّغة» لابن دريد، وقد جعله في فصل مستقلّ([41]). و اعتمده النّظام بهذه الوفرة لأنّه ينتج صيغة رباعيّة لا تتضارب مع التقييدات الفونولوجيّة المعجميّة. نجدها مثلا في الثنائي: ر+ج الذي ينتج رج+رج [رجرج]. ونادرا ما يغيب الثنائي حتّى عند تقليبه: ر+ج ← ج+ر← [رجرج ← جرجر]. ولا نطيل فيه الحديث لخلوّه من إشكالات جوهريّة.

2.1.2. الثلاثي المضاعف :

هو ما ولّد انطلاقا من أصل ثلاثي. وتوليده عمليّة لا تخلو من إشكال لأنّها تتضارب وتقييدات النّظام. ذلك لأنّ النّظام الصرفي الاشتقاقي العربيّ يولّد «بنيةً مقيّدةً»([42]). سببها أنّ العربيّة لغة تصريفيّة تبني جذوعها عن طريق تغييرات داخليّة في مكوّنات الجذور وعلاقاتها ببعضها، خلافا

(41) وقد اعتمدت هذا المعجم بالأساس في تبويب معاني الثنائي المضاعف.

(42) انظر ابراهيم بن مراد: مقدمة لنظريّة المعجم، ص109.

للّغات التحليليّة ذات البنى غير المقيّدة مبدئيّا. فلا غرابة إذن أن ينكر أغلب النّحاة قديما وحديثا وجوده رغم أنّ الخليل كان أوّل من قدّم أمثلة منه، قد ثبّتها سيبويه من بعده في «الكتاب»([43]).

وبما أنّ البنية العربيّة مقيّدة بحدود الجذر الخماسي، فإنّ المضاعفة الثلاثيّة لا يمكن أن تتصرّف كالمضاعفة الثنائيّة، لأنّها ستنتج جذرا سداسيّا يرفضه النّظام الصرفي. لهذا السبب يلتجئ النّظام إلى استراتيجيّة ترميم للتوفيق بين الإجراء الاشتقاقي في المضاعفة الثلاثيّة وبين التقييد المانع لتوليد جذر سداسي.

0.3. استراتيجيّة الترميم([44]):

ونعني بها مجموعة الاجراءات التعويضيّة أو الترميميّة (ومنها تطبيق بعض القواعد الفونولوجيّة الاحتياطيّة) التي تتخذها اللغة لإصلاح أو لتدارك تجاوُزٍ حصل في مستوى بعض التقييدات، إذا أخذنا مثلا «عرم + عرم» يكون التجاوز بتوليد جذر سداسي؛ حتّى إذا اعتبرنا أنْ ليس هناك أحرف زيادة في المحصول بعد المضاعفة، ويتمثّل الاجراء الترميمي هنا في اللّجوء إلى عمليّة الحذف «عرم [عـلـرم» لتدارك التجاوز وانقاذ التقييد المتمثّل في عدم قبول اللّغة بالجذور السداسيّة. ونلاحظ كذلك أنّ بعضَ المضاعفة ناتج عن استراتيجيّة الترميم القائمة على مبدأ المجهود الأدنى. أليست استراتيجيّة الترميم هي التي انتجت في العربيّة التونسيّة «فُـرْفُـرْ» ما كان يجب نطقه «فُـلْفُـر» من أصله الفرنسيّ المفترض (révolver)؟ وتتمثّل استراتيجيّة الترميم هنا في تماثل استباقي([45]) فتصبح اللاّم راء؟ لذلك فإنّنا نجد «فلفل» و نجد «فرفر» ولا نجد لا *«فلفر» ولا *«فرفل».

الأصل	الشكل المتوقّع	تقييد	استراتيجية ترميم	النّاتج المحدث
عرم	*عرم عرم	*سداسي	حذف	عرمرم
زل	زل زل	رباعي	Ø ، إطالة	زلزل، زلزال
مريس	*مريس مريس	*سداسي	حذف	مرمريس
دح	دحدح	رباعي	تصغير، وصل	دحيدحة\ دحندح

إنّ وضع استراتيجيّة الترميم في الحسبان هو الذي يجعلنا لا نعتبر النّون أصلا في «دِحندِح». لأنّ من باب استراتيجيّات الترميم إقحام صامت([46]) لتيسير النّطق («دِحندِح» [«دِحـ(Ø)ـدِح»]) أو

(43) انظر سيبويه: الكتاب، ج3، ص432.

(44) ما يسمّيه اللسانيّون الغربيّون (stratégie de réparation).

(45) وهي ما يعرف بـ(assimilation anticipative).

(46) ونعني بالاقحام ما يسمّى epenthesis وكذلك intrusion.

لتلافي التضعيف كاستراتيجيّة ترميم [دِحدَح] أو صوائت مثل «دحيدحة»(47).

كلّ هذه العمليّات (الحذف والاقحام والتّماثل) تدخل في باب استراتيجيّات الترميم التي يمكن أن نُلخّصها في الآتي : كلّ محاولة تجاوز لتقييد أو تضارب بين تقييدات ينتج عنه تطبيق استراتيجيّة ترميميّة تولّد بديلا فونولوجيّا أي تغييرا في الحاصل.

1.3. الثلاثي المضاعف وأعداؤه :

يقول ماك كارثي(McCarthy) إنّ عددا كبيرا من الأفعال الرّباعيّة تمثّل الشكل :[صامت-صائت-صامت × 2] $C_1VC_2C_1VC_2$ مثل «غرغر، وسوس، زلزل» وأنّ هذه الافعال تبدو مرتبطة بأصوات طبيعيّة ثنائيّة(48)، وإذْ لا يُوجد أيُّ أثر لفعلٍ ثلاثي قائم بذاته يناسبها فإنّه يبدو أن لا وجود لأي إجراء اشتقاقي انطلاقا من الثلاثي(49). ولكنّه يقول بوجودها في العبريّة (رغم قلّتها) اعتمادا على وجود أمثلة على «بنيان *p'al'al*» (أي وزن فعلعل) من نوع كلمة «سخرْخر» (סחרחר) التي تفيد الاضطراب والقلق والدوار أو معنى الخفقان كما يقول، انطلاقا من القاعدة «سخر»(סחר) بمعنى الانشغال. ويمثّلها في رسم يجسّم الهيكلة المقطعيّة دون تبرير مضاعفة المقطع الأخير:

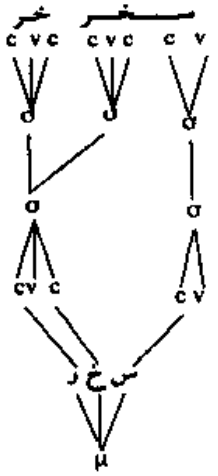

ويبدو لنا أنّ ماك كارثي قد وهم بسبب ضعف مدوّنته. إذ أنّ في العربيّة ما يفنّد قوله.

---

(47) وقد لجأت العربيّة التونسيّة المعاصرة إلى استراتيجيّة مماثلة تتمثّل في إطالة الصّائت فأنتجت من «دحدح" ← «دحيدح».

(48) انظر مقال ماك كارثي: McCarthy:*"A Prosodic Theory of Nonconcatenative Morphology"*, p.407. يدعم هذا القول ما يقوله العرب عن الافعال المضعّفة الآخر مثل «جنّ» التي يعتبرون فيها التضعيف مجرّد تشديد يسهل النطق وأنّ الجذر ثنائي يتكوّن من حرفين «ج» و«ن».

(49) يقول: «there is little evidence here for a word-formation process».

والظّاهر أنّه قرأ التوراة ولم يقرأ الكتاب لسيبويه. ولن نزيده أكثر من «شمقمق» لمجابهة هذا التعميم غير العلمي في انتظار العودة بجيش «عرمرم» من الأمثلة لتفنيد هذه المزاعم.

1.1.3. أبو الشمقمق وماك كارثي:

ولكنّ ماك كارثي ليس وحده الذي يرى هذا الرأي! فمن بين اللّغويين العرب وغير العرب(50) من يقول أيضا إنّ الكلمتين مشتقّتان اعتمادا على إقحام بدئي(51) أي ش+«مقمق»؛ ع+«رمرم». ولا توجد المضاعفة إلاّ في مستوى المقاطع أو إنّها تبنى على الثنائي المضاعف(52). ولكنّي أميل إلى النظرة الثانية التي تجعل أصل «عرمرم» و«شمقمق» ثلاثيّا مولدا عن طريق مضاعفة جزئيّة. كما سأحاول أن أبيّن.

واللاّفت للنّظر هو أنّ «رمرم» مستعمل وموجود، من الثنائي رم+رم. وكذلك «مقمق»، من الثنائي مقّ+مقّ. وبذلك يكون رفض بعضهم مدعّما بموجود ولكنّ سببه الحقيقي هو موقف نظري معروف من النّحت. على كلّ فإنّ المعنى الحاصل في كلتا الكلمتين لا يرتبط بـ«رمرم» أو بـ«مقمق» بل بـ«عرم» وبـ«شمق». فالعرمرم يعني الشديد الكثير ومنه عرَم وعرِم وعُرمة وعارم بمعنى الكدس والشدّة والشراسة، أو السيل(53). إلاّ أنّ «رمرمَ» يعني أكل ما سقط من الطعام، و«يُرمرم» يحرّك فمه للكلام ولا يتكلّم، و«ترمرم» يعني تفرّق، يقابله المضعّف «رمّ» بمعنى تقطّع؛ والرّميم هو الفُتات؛ وكلّ هذا لا يناسب المعنى الجملي لكلمة «عرمرم». أمّا الشمقمق فهو بنفس معنى «الشِّمِق» وهو الخفيف، النشيط، الطويل الجسم، بينما «مقمق» يعني لاّن وسهل، ومصّ خَلَفَ أمّه؛ وهما بعيدان كلّ البعد عن معنى الكلمتين. ويكفي تقارب «شمق» و«شمقمق» وحده حجّة لنفي نظريّة الاقحام. ومع ذلك فإنّنا لا نعتبر وجود «رمرم» و«مقمق» واستعمالهما من قبيل الصدفة وربّما قُبِلَتْ الصيغة لذلك ولم تُرفض في النّظام الصرفي والفونولوجي العربيين. إذا سلّمنا بما سبق يبقى أن نبيّن شكل هذه المضاعفة وطريقة توليدها. نحن نعتبر المثالين نموذجا للمضاعفة التي لا تهمّ إلاّ مقطعا في كلمة، في المستوى الوصفي طبعا أمّا في المستوى التحليلي فما هما إلاّ مضاعفةٌ كليّة لم يُتلفَّظ بأحد مقاطعها. فهي تتولّد من مضاعفةٍ وحدةٍ ثلاثيّة: عرم+عرم، مع اللّجوء إلى استراتيجيّة الترميم

(50) انظر رودلف رُجيشكا، فهو يعتبر أنّ أصل «سرعرع» هو «رعرع» مع إقحام بدئي لـ«س» الذي يفيد السببيّة. وعنوان مقاله يدلّ على ذلك: Rodolph Ružička, «Ein Fall des kausativen s-Präfixes im Arabischen», col. 5-6-7.

(51) prothesis.

(52) يقول في مقاله المنشور سنة 1981، واصفا «سخرخر» : «Clearly, it is not the whole root that is reduplicated here, but rather the final syllabe of the stem»

(53) وهو ما نجده في معنى «عرمة».

(حدود الخماسي) التي سبق أن أشرنا إليها، بحذف المقطع الاستهلالي الذي يناسب فاءَ المضاعَف. فيكون الوزن: فَعْلَعل انطلاقا من فعلـ(ـفـ)ـعل الممنوع تصريفيّا بسبب تقييد النّظام الخماسي. وسنقدّم أمثلة أخرى أكثر إقناعا لمناقشة هذه الفرضيّة.

فمن أمثال «عرمرم» و«شمقمق» نجد «غَشْمَشم». والغشمشم هو الكثير الظُّلم، فالمعنى إذن يناسب تماما معاني المضاعفة، ولا علاقة للكلمة هنا بـ«شَمْشم» وهو افتراضي، -إذ لم نعثر عليه-، بينما نجد «غشم» بمعنى ظلم و«غاشم» بمعنى ظالم.ونجد كذلك الـ «سَمْعَمع» بمعنى الخفيف السريع، الصغير الرأس والجثّة، الطويل، الدقيق. ولكن لا علاقة له، رغم وجود كلمة «معمع» و«معمعان». والدليل وجود الكلمة في صيغة المؤنّث «السِّمْعَمَعَة» وهي المرأة التي كأنّها الغول أو الذئبة وهذا المعنى الأخير هو الأصل -في معنى «صغير الرأس والجثّة، طويل»-إذ أنّ «السِّمع» بالعربيّة «حيوان من الفصيلة الكلبيّة أكبر من الكلب في الحجم وقوائمه طويلة ورأسه مفرطح، يضرب به المثل في حدّة سمعه»([54]).

ونجد كذلك «كُذُبذب»([55]) وهو تأكيد كذّاب، و«ذُرَحْرَح» وهو من ذَرَحَ، مذرّح، مذروح، أي المسموم([56])، و«عَرَكْرك» وهو الجمل القوي، الغليظ؛ وناقة عَرَكْرَكة، ج. «عركَرَكات»([57]). وربّما كان «عَكْرَكر» مقلوبًا منها([58]). والعكركر هو اللّبن الغليظ؛ ونجد كذلك «عَضَبْصب» بمعنى الشديد فنقول يوم عصيب؛ و«شلعلع»، وهو الشّديد الطول. ويعترضنا كذلك «دَخَلْخل»، من دَخْل، الباطنة الدّخلة؛ و«صمَحْمح»، الشديد القوي؛ و«دَمَكْمك» شديد الطّحن؛ و«جَلَعْلَع»، أي الجمل الشديد النّفس. ويذكر ابن منظور أيضا «الجُلُعْلع» تحت مدخل "جَ لَ عَ"([59])، و«الزّحلح» يشار به إلى واد غير عميق، وهو من «الزّلح» أي المنبسط لا قعر له، و«العجمجمة» و«العثمثمة» وهي من النّوق الشديدة (إذ أن العجمة هي الصخرة الصلبة)، و«الهولول» بمعنى الخفيف. ونجد أمثلة أخرى خضعت لتغييرات فونولوجية طبيعية مثل «عَبَنْبَلْ» و«عَقَنْقل». وليس من شكّ في أنّ أصلهما «عبلبل»: الضخم الشديد، و«عقلقل» بتأنيف اللاّم الأولى أي بإضافة سمة الأنفيّة([60]) إلى صامتين انفجاريين لهما نفس نقطة اللّفظ، وهو إجراء

(54) حسب المعجم الوسيط انظر مدخل «سمعمع»، ص450.
(55) ويذكر ابن منظور في لسان العرب إلى جانبه «كُذُبِّب». انظر مدخل «كذب».
(56) ونجد إلى جانبه في «لسان العرب» «ذُرَحْرُح» و«الذُّرُحْرُح».نظر مدخل «ذرح».
(57) كذلك نجد في عبريّة العهد القديم כרכרות [كركروت] بمعنى جمع النوق. وسنعود إلى هذا المثال.
(58) انظر مدخل "عكر": خلط، إلخ... في «لسان العرب».
(59) ويذكرها كذلك سيبويه في الكتاب، ج3، ص 432.
(60) ما يعبّر عنه بالفرنسيّة بـ«nasalisation».

فونولوجي معروف؛ و«عَقَنْقل» نجدها في «لسان العرب» تحت «عَ قَ لَ» :وهو الكثيب العظيم الكثير الرّمل، من «عقَل» أي تراكم. ويذكر الفيروزآبادي مثال «عنصنص» بمعنى الشديد. ونجعل في نفس المقام «عجنجر» (أي عجرجر، من عجر) بمعنى الغليظ وكذلك «خزنزر» بمعنى السيء الخلق، وهذه الكلمة يذكرها الفيروزآبادي([61]) في باب «خزر» فلا ندري إن كانت من «خنزير» أو من «خزر»،وهل النّون تعوّض الـ«خ» أو الـ«ر»، أي إن كانت المضاعفة من صنف «خَزْخَزَرْ» كـ«مَرْمريس» أو «خَزَرْزَرْ» كـ«عجنجر» انطلاقا من «عجرجر» . ونجد في المعاجم العربيّة أمثلة أخرى نذكر منها «عنجنج» بمعنى العظيم، من «عنج»([62]) و«عنشنش» بمعنى الطويل، و«عذمذم» بمعنى الـجُراف (وبدله «غذمذم»)، من «عذم» أي «عضّ»، و«غطمطم» بمعنى البحر العظيم، و«الغطمّ» هو البحر، و«هجفجف» بمعنى الرغيب الجوف، من «هجف» أي جاع، و«هنشنش» بمعنى الخفيف، و«عنطنط» بمعنى طويل الجسم وأمثلة أخرى مما وقع ذكره.

كما يذكر دوزي (Dozy) كلمة «حمقموق»([63]) بمعنى مرض، وكـذلك «حركرك»([64])، بمعنى كثير الحركة. وفي الكتب العربيّة أمثلة أخرى مبثـوثة هـنا وهناك([65]).

والأمثلة التّي ذكرناها تتـفق جميعها في تأكيد معنى الشدّة أو الكثافة في الصفة.

ولا فائدة في إعادة التحليل للتدليل على أنّ المولّد الجديد ليس نتيجة إقحام بدئي (prothèse) لحرف الاستهلال «كُـ»، «ذُ»، «دَ»،«صَ»، «دَ»، بسبب تواجد الكلمات المضاعفة المناسبة أي «ذبذب»، «رحرح»، «خلخل»، «محمح»، «مكمك». إذ يكفي أن نلاحظ أنّ ابن جنّي الذي يسوق أغلب الأمثلة السابقة([66]) يجعل «خرجّرج» مقابل «دخلخل» وهو يكفي بذاته لنفي التفكير في الإقحام البدئي بسبب مقابلته «خرج» بـ«دخل».

بل إنّ ابن جنّي يقول في موضع آخر ما يطرح تماما فكرة الاقحام البدئي:«وممّا يدلّك على أنّ ما قيس من كلام العرب فهو من كلامها أنّك لو مررت على قوم يتلاقوْنَ بينهم أبنية التصريف؛ نحو قولهم في مثال 'صمحمح' من الضرب: 'ضَرَبْرَب' .ومن القتل: 'قَتَلْتل'، ومن الأكل: 'أَكَلْكَل'، ومن الشرب: 'شَرَبْرب'، ومن الخروج: 'خَرَجْرج'، ومن الدخول:

(61) الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، تحت «عنص»، ص624.

(62) انظر العنجه، وهو المتكبّر.

(63) انظر دوزي المستدرك، Dozy: *Supplément aux dictionnaires arabes*. vol.I, p.324.

(64) نفسه، ص277.

(65) ومنهم ابن جنّي وسيأتي ذكر أمثلة منه.

(66) انظر المصدر المذكور: «كذبذب»، ج3، ص204 و 209، و«ذرحرح»، ج3، ص204، و«دخلخل»، ج2، ص25، و«صمحمح»، ج2، ص60، و«دمكمك»، ج2، ص60.

"دَخَلْخل" ...»([67]).

ومن باب الأمانة ذكر المواقف أو المقاربات التي تخالف التحليل، أي التي تتماشى مع نظرة من يقول بالاقحام. فمن العرب مثلا من يعتبر أنّ العين الأولى واللاّم الأولى هما الزائدتان وليست العين واللاّم التاليتين([68]): «ومنها قولهم "صمحمح" ... فالحاء الأولى هي الزّائدة، ... ، وذلك أنّها فاصلة بين العينين، والعينان متى اجتمعتا في كلمة واحدة مفصولا بينهما لا يكون الحرف الفاصل بينهما إلاّ زائدا، نحو "عثوّل" ... وقد ثبت أيضا بما قدّمناه أنّ العين الأولى هي الزّائدة. فثبت إذن أنّ الميم والحاء الأوّليين في "صمحمح" هما الزّائدتان، وأنّ الميم والحاء الأخريين هما الأصلان». فنلاحظ هنا أنّ ابن جنّي لا يقول بالمضاعفة في مستوى هذه الأمثلة. لأنّ الأمرَ، حسب هذا الطّرح، لا يعدو أن يكون عمليّة إقحام وسطي للمقطع المضاعف ويكون على وزن «فُ(ـعَلْ)ـعَلٌ». وهذا النوع من التحليل، وإن اعترف بالمضاعفة، يُنكر ضمنيّا وجود الثلاثي المضاعف كما نراها في شكل «(فـعل(ـ∅)ـعل)». إلاّ أنّ هذا الطرّح أضعف من سابقيه:

(1).لأنّه يقحم مقطعا مضاعفا لا ينتمي إلى قائمة الزوائد بما أنّه يمكن أن يكون أي صامت.

(2). يتضارب الطرح ومبدأ الالتفاف الإجباري([69]) الذي يمنع التقاطع، إذ لا سبيل إلى نسخ التنغيمة المقطعيّة وإلى ترابط الصوامت دون تقاطعهما لأنّ هذا يختلف مثلا عمّا يقترحه ماك كارثي الذي يقحم المقطع المضاعف في الآخر. بينما لا يتضارب الثلاثي المضاعف كما بيّناه مع مبدإ الإلتفاف الاجباري.

وربّما كان هناك من يروم تقديم حجّة لازمة للأولى تتمثّل في أنّ اللّواحق التصريفيّة مثلا تضاف إلى النصف الثاني «سمعمع(ـة)» و«الشَّوْشَوَ(ـة)». ألا تجعل منها هذه اللّواحقُ التصريفيّة الأصلَ وتدعم فكرةَ الاقحام الوسطي؟ هذه أيضا حجّة لا تصمد أمام التحليل لوجود الأمثلة المضادّة. لأنّ المنحوت يتصرّف وحدةً بالمعنى القوي للكلمة، أي أنّه لا ينفصم وكأنّه جذع مصهور تُلحق به الزوائد. لذلك ترى «عبشمي» [عبد شمس(+ـي)]، ثمّ «عبشميّ(ـة)» ولا تجد *«عبدشمي» أو«عبدشمية». ويكون الأمر كذلك حتّى إن فُصلت الوحدتان؛ لأنّ النتيجة تبقى وحدة مركّبة «عبد شمسيّة». وكذلك بالنسبة للمولّد الفعلي من المضاعفة أو من النّحت فإنّه يتصرّف على أساس كونه وحدة كليّة مثل «رآى» < «رأرأ» < "رأرأتْ عيناه" و«بأبي أنت» < «بأبأ» <"بأبأتِ"، "تبأبؤ".

(67) انظر كتاب الخصائص، ج1، ص360. وفي موضع آخر : «فكلّ ما قيس على كلامهم فهو من كلامهم». ج1، ص369.

(68) نجد هذا في باب ما يذكره ابن جنّي من الأقوال المختلفة في الموضوع الواحد. انظر :الخصائص، ج2، ص68-69.

(69) يناسب (principe du contour obligatoire/Obligatory Contour Principle).

هذه الأمثلة على قلّتها، ولا يعتدّ بالكثرة في مجالنا، فالمثال المضاد يدفع إلى التفكير في الأسباب والمسبّبات، كافية لاستنتاج طريقة توليد معجمي استعملتها اللّغة العربيّة في أحد أطوارها، مع تقييدها بما يناسب نظامها الفونولوجي. وإنّ دراستها دراسة دقيقة(70)، ستعيننا على معرفة أدقّ بالخصائص الفونولوجيّة العربيّة التي تجعل منها هويّتها إذ ليس هناك ما يكوّن ذاتيّتها أكثر من تقييداتها كما أسلفنا. لكنّ ما يمكن الاحتفاظ به والانتهاءُ إليه هو أنّ تواجد نفس آليّات التوليد بلغات ساميّة أخوات لخيرُ دليل على صحّة ما قدّمنا.

وفعلا فقد ذكر رمزي منير بعلبكّي بعض الأمثلة من الثلاثي المضاعف مثل «عرمرم» التي تقابلها في الحبشيّة «جبطبط» (gabatbat) وفي العبريّة «خمرمر» (hamarmar)(71). ويمكن أن نثري هذه الأمثلة بأخرى أو من لغات ساميّة لم يذكرها بعلبكّي دون مناقشة ما جاءت هذه الأمثلة للتدليل عليه وهو أنّ «الساميّات تشترك في المعاني الأساسيّة للمزيدات المشتركة»(72).

من ذلك الأكاديّة «agargarû»(73) بمعنى تلجلج السمك في البحر، «samassamû»(74) وهو السّمسم. أمّا في السريانيّة فتعترضنا أمثلة من نفس البنية: «قَذْقَدُنْ» [ܩܕܩܕܢ] بمعنى معوجّ. وفي السّقطريّة نجد «عَضَفْضُفْ» بمعنى السلّة(75). ونضيف أمثلة أخرى من الأمهريّة «قُرَمْرَمْ» [ቀረመረመ](76) بمعنى يتمتم و«تصعدعد» [ጸዐደዐደ] بمعنى أبيضّ و«مَعْزِعِر» [መዐዘዐዘ] بمعنى صار حلوا و«ثَلْمِل» [ጠለመለ] بمعنى اخضارّ و«أبْدُبْدُ» [አበድበደ] بمعنى أبله و«دمْنِن» [ደመንመን] بمعنى كئيب و«حزنزن» [ሐዘንዘን] بمعنى كثير الحزن و«منطنط» [መንጠንጠ] بمعنى صغير و«دبزِبْز» [ደበዝበዘ] بمعنى متخلّف إلى الوراء و«قيحيحة» [ቀያሕያሕት] (من ቀያሕዬሕ) و«برحرحة» [በራሕራሕት] (من በራሕረሕ) بمعنى لامع مضيء و«عتصبتصب» [ዐጸብጸበ](77) بمعنى شديد الصعوبة عسير، وهو يقابل «عصبصب» بنفس المعنى وقد رأيناه في العربيّة. وهذه اللّغة من أكثر اللّغات لجوءا إلى المضاعفة ويمثّل الثنائي المضاعف فيها طريقة توليد معجميّة منتجة جدّا.

(70) لأنّ محدوديّة عددها تجعلها ثمينةً جدّا. فما الذي منع غيرها من التوليد؟ وما الذي جعلها مقبولةً دون غيرها؟

(71) انظر الأمثلة الواردة عند رمزي منير بعلبكّي: فقه العربيّة المقارن، ص53.

(72) نفسه ص53.

(73) انظر ديليتزش: Delitzsch, *Assyrisches Handwörterbuch*, p.19.

(74) انظر ديليتزش، المصدر المذكور، ص 673.

(75) انظر لسلو: معجم السقطريّة، Wolf Leslau, *Lexique soqotri*. p.322.

(76) انظر معجم اللّغة الأمهريّة، *Charles William Isenberg, Dictionary of Amharic Language*. p.172

(77) هذا المثال يوافق العربيّة «عصبصب». وكلّ الأمثلة المذكورة بعد «قُرَمْرَمْ» مأخوذة من ديلمان، August Dillmann, *Ethiopic Grammar*. p.232.

ووُجود أمثلة رغم قلّتها من لغات ساميّة أخرى، دالّ على أنّ الثلاثي المضاعف لا يكون عفويًا ولا شاذًا ولا خارجا عن النظام الصرفي الاشتقاقي للعربيّة بل هو من أصل مُكوّناتها.

ويذكر ماك كارثي، الذي تَعامَى عن الأمثلة السابقة في العربيّة، مثالا واحدا من العبريّة التوراتيّة هو «سَخْرْخرْ» الذي سبق ذكره، وهو من «سَخرْ» على وزن «يعلعل»([78]). ويعتبر ماك كارثي أنّ المضاعفة لم تشمل إلاّ المقطع الأخير[«خرْ» = cvc]. ولكن يبدو أنّه قد وهم هنا أيضا.لأنّ أكثر الأمثلة في هذه اللّغة هي فعلا من قبيل المثال المذكور، كـ«عجلجل» [עגלגל] بمعنى صار دائريًا، و«عقلقل» [עקלקל] بمعنى أعوج ملتو، و«حمَضْمض» [חמצמץ] بمعنى حامض، و«حلقلق» [חלקלק] بمعنى أملس، مراوغ، أو«صمَرْمرَة» [צמרמרת] بمعنى رجفة أو قشعريرة، ولكنّنا نجد أيضا أمثلة من قبيل «كركروت» [כרכרות] بمعنى جمع نياق([79]) حيث وقعت المضاعفة في مستوى المقطع الأخير.

2.3. لماذا لا يكون الثلاثي المضاعف في البدء؟

يبدو، حسب ماك كارثي مرّة أخرى، أنّ نظام العربيّة الفونولوجي لا يسمح بذلك، ولكن الظاهر أنّ نموذج التفسير الذي أقامَهُ وأرادَ تطبيقَه على العربيّة هو الذي لا يسمح بإقحام بدئي من هذا النّوع، وأنّه لا سبيل إلى تركيب من قبيل «فَعْفَعَل» كما يقول مثلا «*كَتْكَتَبْ» لأنّه يتضارب ومبدأ الخطوط المتقاطعة([80]).

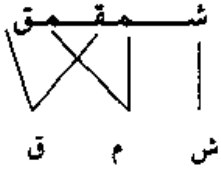

ونحن نلاحظ فعلا وجود التقاطع لكنّنا نلاحظ أيضا أنّ التقاطع سببه الاعتقاد بأنّ كلمة مثل «كتكتب» لا توجد فيها مضاعفة ثلاثيّة مع حذف بل فيها اقحام جزء مضاعف cvc. وهنا يكمن الخلل. لذلك فليس المبدأ في حدّ ذاته هو الذي يجب إعادة النّظر فيه بل إنّ المقاربة هي التي تبدو

(78) انظر ماك كارثي، McCarthy J.J., "*A Prosodic Theory of Nonconcatenative Morphology*", p.409.

(79) هذه الأمثلة من العبريّة التوراتيّة. انظر جزينيوس: معجم العبريّة والكلدانيّة، السّفر القديم، Wilhelm Gesenius: *Hebräisches und chaldänisches Handwörterbuch über das Alte Testament*.

(80). انظر ماك كارثي، المرجع المذكور، ص 411 : «Association of a nonconstituent string on one level with a constituent string on another level is *excluded formally* because it necessarily leads to an ill-formed representation with line-crossing. By this logic, then, there can be no Arabic binyan characteristically formed like **katkatab* from the root ktb."

لنا غير صائبة. وحتّى إذا لم يكن الأمر كذلك فإنّه لا يمكن أن نصدّقه لـوجود أمثلة مضادّة تدخل الشكّ حتّى في قابليّة التقييد. وصورة القضيّة تتمثّل في وجود مضاعفة بصيغة «فعـفـعيل» (مقابل «فَعَلْـيعل») تتصرّف على منوال "fo-folle" أو "og-ogaw"، نجدها في كلمات مثل «مرمراد» وهو حسب البستاني([81]) قضبان بيض زغبيّة ورائحته كرائحة المرّ، و«مرمريس» بمعنى داهية شديدة و«مرمريت» أي أرض قفر لا نبات فيه([82]). إذ أنّ الأساس هو «مَريسٌ» أي حَذِرٌ مُجرّبٌ، و«مراس» تعني الجلد والقوّة والحنكة والممارسة. و«مريس» من صيغة فعيل. أمّا «مَرْتٌ» أو «مروت» فهي المفازة التي لا نبات فيها([83]). ويبدو أنّ هذا يوافق تحليل الخليل ويذكره عنه سيبويه : «وزعم الخليل أنّ "مرمريس"([84]) عنده من المراسة، والمعنى يدلّ. وزعم أنّهم ضاعفوا الميم والرّاء في أوّله كما ضـــاعفوا في آخر "دُرحرح" الرّاء والحاء([85])»! ويذكر ابن دريد في «جمهرة اللّغة»([86]) مثال «قرقرير»([87]) وآخر عن ابن خالويه هو «مَرْمَرير»([88]). وإذا اعتمدنا هذا الرأي في انتظار تحليل أو بحث أعمق فإنّ هذه الأمثلة لا تنتمي إلى صيغة «فَعْفعيل»([89])، بل إلى صيغة «فعْلليل»، كما يقول ابن دريد ولكن يحقّ أن نتساءل في أيّ وزن يجب أن نضع كلمة «دُهيدهين» من «دُهَيْده» تصغير «دهداه» -التي يذكرها سيبويه في «الكتاب»([90]) ويقول إنّها على وزن «فُعَيْلل».

نستنتج إذن، ممّا سبق أنّ العبريّة لا تستأثر وحدها دون اللّغات السّاميّة الأخرى بهذا البناء كما يقول ماك كـارثي، ولا حتّى الـعربيّة كمـا تبيّنا، إذ نجد الأكـاديّة توفّر مثـلا «zanzalik"»([91])، مع تباين في مستوى اللاّم الذي تحوّل إلى «n» [← "zanzanik][92]) وهذه الكلمة تستعمل بمعنى قطعة من جمّار النخل. كما نجد في آراميّة العهد الجديد «كلكلي» [כלכלית]

(81) انظر البستاني: محيط المحيط، مدخل «مرد».

(82) نذكّر هنا بالمثال السابق «كركروت» [כרכרות] في العبريّة التوراتيّة.

(83) ولو أنّ بعض النّحاة كما يذكر ذلك ابن منظور في مدخل «مرس»، يجعلون المثالين مثالا واحدا إذ يعتبرون أنّ التّاء قلبت سينا. ونلاحظ هنا الحسّ اللّغوي عند القدامى. لأنّ في اللّغات الساميّة ما يؤكّد هذا. إذ أنّ «ستّ» العربيّة يقابلها «siss» في الأكاديّة.

(84) انظر كذلك الفيروزآبادي: القاموس المحيط، : مريس = الدّاهية. مدخل «مرس» ص 741.

(85) سيبويه: الكتاب، ج3، ص432.

(86) ابن دريد: جمهرة اللّغة، ج1، ص198.

(87) انظر جذر "قرر" من «لسان العرب»، حيث أنّ ابن منظور يجعل الكلمة مصدرا لـ«قرقر»، فيقول: قرقَرَتْ قَرقَرَةً وقرقريرا وهو حكاية لصوت الحمام.

(88) ابن دريد: جمهرة اللّغة، ج1، ص198، هامش 14.

(89) انظر ابن سيده: كتاب المخصّص، ج5، 169.

(90) انظر الكتاب، ج 3، ص494-495.

(91) انظر المعجم الأشوري، Friedrich Delitzsch, *Assyrisches Handwörterbuch*. p.258.

(92) مثلما نلاحظ في السقطرية تبدّل اللام نونا في المضاعفة من «تدلدل» إلى «تدندل». انظر لسلو «معجم السقطرية» Wolf Leslau, *Lexique soqotri*. p.128

بمعنى «كلّ منهم».([93]) ولكنّنا نلاحظ ممّا سَبَقَ أنّ العربيّة تجنّد المضاعفة النّهائيّة، وتكون بذلك في تناسق مع اللّغات الساميّة الأخرى، لكنّها في تباين واضح مع لغات أخرى مثل الفرنسيّة (وأكثر الأمثلة من نوع fo-folle)، أوالطاجلوج([94]) في ta-tawa، أو اللاتينيّة cu-culla أو النهواطل ca-cao أو الصوماليّة dab-dabar.

3.1.2. افعوعل: مضاعفة أم تضعيف؟

يُدرج ماك كارثي صيغة «افعوعل» -مثل: اعشوشب- استنادا إلى تكرار عين الفعل ضمن المضاعفات الجزئيّة ويعتبرها مضاعفة وسطية([95]). إلاّ أنّه قَسَمَ القضيّة في نصف سطر ولا يمكن اعتماده، إذ لو ذهبنا مذهبه لأدرجنا افعوعل -مثل «اعشوشب»- ضمن المضاعفة الوسطية بين فَعَلْعل «شمقمق» وفيها مضاعفة بدئيّة، وفَعْفَعيل «مرمريت» وفيها مضاعفة نهائيّة. ولكن هل تندرج صيغة «افعوعل» ضمن الثلاثي المضاعف كما يطرح ذلك بعضهم؟ أو بعبارة أوضح، هل أنّ صيغة الخماسي «افعوعل»، في مثل «اعشوشب» ناتجة عن مضاعفة ثلاثي معطوف: [«عَشَبَ»و«عشب»] أم هي ناتجة عن عمليّة اقحام وسطي لمنع تضعيف العين؟ نحن نميل إلى الحلّ الثاني ونعتبر أنّ العمليّة لا تعدو أن تكون من باب منع التضعيف«اعْشَشَبَ» باقحام وسطي للواو وهو حرف معروف مصنّف ضمن الزوائد، أي ضمن مجموعة «سألتمونيها»([96]).

والجواب حسب رأيي لا يكون قطعيّا دون دراسة دقيقة لكلّ الأمثلة الواردة في الاستعمال بالعربيّة. ويبقى المقياس الوحيد في غياب مثل هذه الدراسة أن ننظر في الدلالة المرتبطة بالصيغة أو أن نبحث عن مثيلاتها في اللّغات الساميّة الأخرى علّنا نعثر على الجواب.

(1). في اللّغات الساميّة الأخرى -وإن وجدت في العبريّة صيغة تقاربه- لا نعثر على أيّ دليل يدعم أو يدحض من يرى أنّ الواو واو عطف.

(2). أمّا فيما يتعلّق بالدلالة فإنّنا نجد على الأقلّ أحد معاني المضاعفة في العربيّة كما وضّحناها في الرسم وهو معنى الكثرة. وإذا أخذنا فِعْل «اعشوشب» نموذجا، فإنّ الفعل بهذه الصيغة يعني «أعشب» أي صار فيه عشب، والأرض كثر عشبها.

---

(93) انظر معجم المنقوشات السامية الغربيّة Charles Jean & Jacob Hoftijzer: *Dictionnaire des inscriptions sémitiques de l'ouest*. p.121.

(94) لغة الطاجلوج هي ما يعرف بالفرنسيّة بـ(tagalog).

(95) يعتبر ماك كارثي مثلا الخماسي من صيغة افعوعل محتويا على مضاعفة جزئيّة ، تتمثّل في نسخ صامت في الجذر وتظهر في رسم الهيكل الفونولوجي للتركيب: CC¡VCC¡VC (مضاعفة الدال في «إحـدودب» مثلا).

(96) قارن «اعْشَابَّ».

ولكن حتّى نوفي هذه الصيغة حقّها، فإنّ معنى الصيرورة مرتبط بالمضاعفة في بعض اللّغات. نذكر منها مثلا لغة الهاوسا حيث نلاحظ أنّ ما يقابل فعل «صار أو مال إلى الزرقة» يعبّر عنه بمضاعفة «شوودي» ← «شوودي شوودي» (shuu'di shuu'di) ومال إلى الحمرة «يَايَ» (jaa-ja). إلاّ أنّ العربيّة لم تَصُغْ الفعل المناسب على وزن افعوعل «*إصفوورر»، بل جعلته «اصفارَّ» وهو يعني صفُر شيئا فشيئا (صفُر تدريجيّا) وقد وضّحنا بما فيه الكفاية أن المضاعفة لا تعترف بالتدريج ولا بالتدرّج فهي لا تسكن إلاّ أقاصي القطبين. أمّا معنى الصيرورة الذي تحمله المضاعفة في لغة الهاوسا فيقابله تضعيف بالعربيّة في صيغة «اصفرَّ». ونفس الشيء بالنسبة إلى «اسوادَّ» فهو يعني اسودَّ (أي صار أسود) شيئا فشيئا([97]). ولا وجود لواو العطف هنا إذ صار الصّامت المقحم ألفا!! وهذا يدلّل على أنّ «و» في المكتوب يناسبه في المنطوق«صائت ثنائي»([98]) أي أنّه من قبيل الصوائت لا من قبيل الصّوامت.

وهناك أمثلة أخرى لا تحتوي إلاّ على القدر الأدني من معاني المضاعفة ومنها هذا المعنى الأخير الذي تعرّضنا له في لغة الهاوسا. فنذكر مثلا: «اِعْرَوْرى» على وزن «افعوعل»، من «عَرِيَ». ولا نجد فيه من معاني المضاعفة([99]) إلاّ التعبيريّة الايحائيّة. وليس المثال يتيما إذ نجد من نفس الصنف: اعْلَوْلى (من علا)، اطلولى (من طلى)، اطرورى (من طَرِي)، اضرورى (من ضرا)، إلخ...

وإذا نظرنا في أمثلة أخرى مثل «خَضَب»، نلاحظ أنّ صيغة «فعّل»، أي خضّب، أقرب إلى دلالات المضاعفة من صيغة «افعوعل» اخضوضب=خَضَبَ أو أخْضَبَ إلاّ أنّ صيغة «افعوعل» تضفي صبغة تعبيريّة على الكلمة تجعلها تنتمي بالقوّة إلى دلالات المضاعفة.

يقول الزمخشري([100]): «و«افعوعل» بناء مبالغة وتوكيد، فـ«اخشوشن» و«اعشوشبت الأرض»، و«احلولى الشيء» مبالغات في «خشن» و«اعشبت» و«حلا». قال الخليل في «اعشوشبت»: إنما يريد أن يجعل ذلك عامّا قد بالغ»([101]). لكنّه حسب رأينا لا يرتبط بالصيغة أكثر

(97) انظر اخضارّ، ابياضّ، احمارّ.

(98) أي diphtongue.

(99) انظر المعجم الوسيط: «الفرس: عري والرّجل: سار في الأرض وحده، وعرو الفرسَ أي ركبه عُريا، اعرورى أمرا قبيحا- أتاه وركبه».

(100) وقد ذكرها من قبله ابن المؤدّب في «دقائق التصريف»، ص177، بنفس القيمة والدلالة. وأشكر الأستاذ ابن مراد على تنبيهه إيّاي إلى هذا المرجع.

(101) الزمخشري: المفصّل في صناعة الاعراب، ص301.

ممّا يرتبط ببعض دلالات الكلمات. لكنّ ما يدفع هؤلاء اللّغويين إلى اعتبار أنّ صيغة افعوعل تفيد المبالغة والتأكيد هو الشكل الايقوني التعبيري للصيغة. ويبقى الفرق حسب رأيي بين «احدودب» مقابل «حدب» في التركيز على العمليّة في صيغة «افعوعل» وعلى النتيجة في صيغة «فعل».

3.3. صيغة توليد الثلاثي المضاعف :

من هذا المنطلق تكون صيغة توليد الثلاثي المضاعف كما يلي:

إذا سلّمنا بأنْ لا شيء يمنع توليد الثلاثي كما حاولنا أن نوضّح، فإنّ هذه العمليّة تتم كما سعت إلى إرسائه النّظريّات الفونولوجية المعجميّة، أوالفونولوجية المتعدّدة المستويات. ويكون ذلك عن طريق الزيادة([102]) ويتمّ بنسخ الهيكل التنغيمي لجذع ثلاثي ثمّ ربطه بالجذع الأساسي، فيكون لاحقا أو سابقا، بعد اللّجوء إلى استراتيجيّة ترميم تتمثّل هنا في حذف أحد أجزاء الشطر المنسوخ - الأوّل في حال الإسباق أو الأخير في صورة الإلحاق - حتّى لا يتجاوز الحاصل خمسة صوامت.

وهذا ما تصوّره البيانات التالية.

ففي الصورة الأولى حيث يكون المضاعف لاحقا كما في كلمة «عَرمرم»، تتمّ عمليّة المضاعفة حسب المراحل كما تتوالى في الرّسم. ولكن قبل كلّ شيء وحتّى نقرأ الرسم سويّا فالرجاء قراءة الرّموز كما يلي :

الرّموز:	ف	فونيمات والمستويات الممثّلة :	التنغيم الفونيمي
	c	صامت	
	v	صائت	الصوامت والصوائت
	σ	مقطع	الهيكل المقطعي
	μ	لفظة	رمز لفظة

(102) ونعني بها l'affixation

الرسم الأوّل:

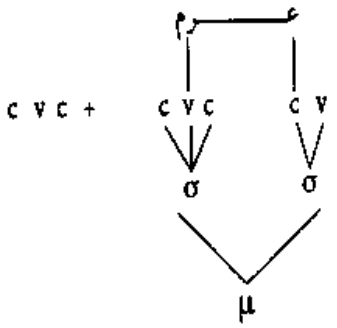

(2) زيادة

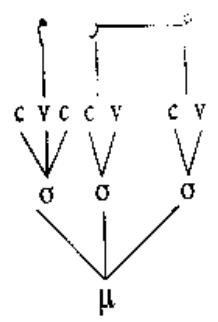

(1) الأصل

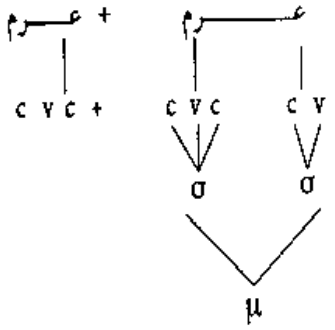

(3) نسخ مقطعي

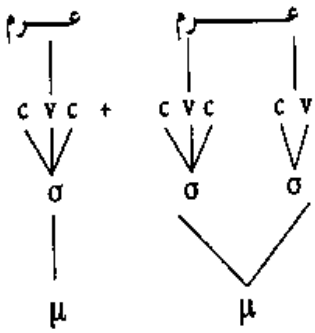

(4) ترابط

ثمّ :

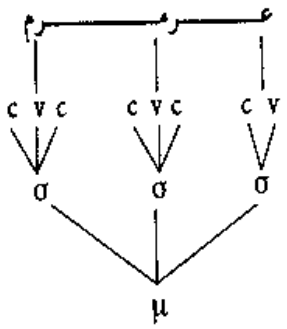

(5) تحقيق

أمّا في الحالة الثانية حيث يكون لاحقا، كما نراه في تركيب «مرمريس»:

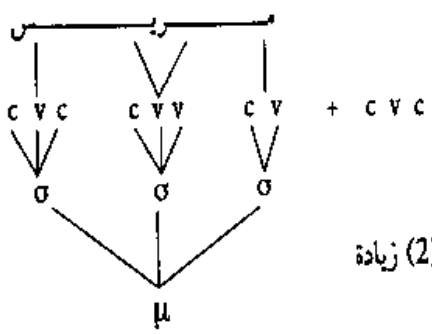

(2) زيادة

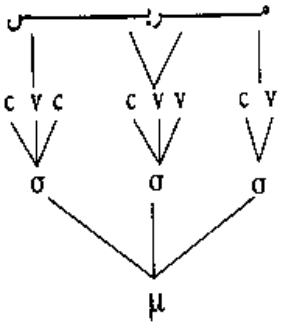

(1) القاعدة

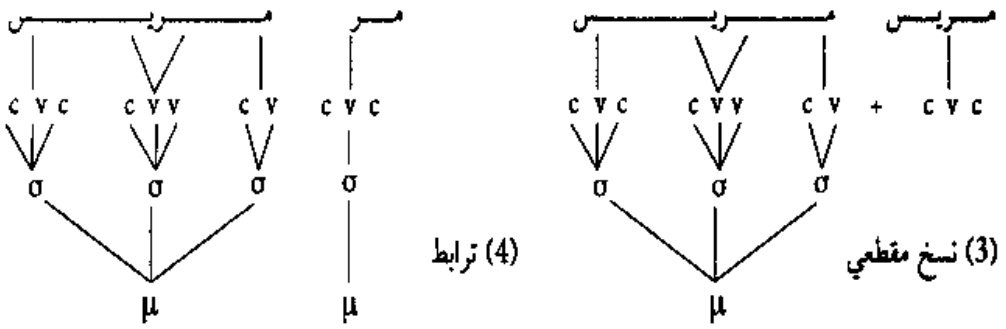

(3) نسخ مقطعي (4) ترابط

ثمّ :

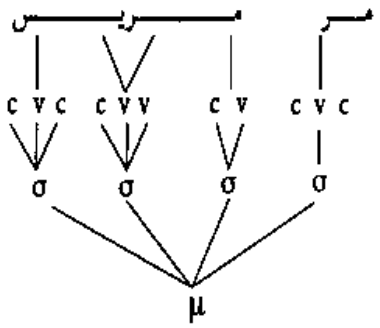

(5) تحقيق

ولأنّ هذا التمثيل لا يمنع توليد تراكيب مضاعفة كان من الواجب أن ترفضها الأنظمة اللّغويّة ولا يفسّر توليد تراكيب أخرى غير منتظرة حسب قوانين الأنظمة المدروسة، فقد عمد بعضهم إلى اقتراح نظريّة ثانية تسمّى نظريّة «المورا المزدوجة»([103]) تتمثّل في اعتبار العنصر المضاعف محتويا على موراتين كما يبيّنه الرسم الذي يهمّ المثال الأوّل والثاني([104]). إذ أنّنا إذا اعتبرنا أنّ القاعدة التي وقعت عليها المضاعفة ليست «مَريس» بل «مَرِس» فإنّ النظريّة تبقى عاجزة عن تفسير «مريس» في النتيجة المنجزة «مرمريس». بل إنّ من المحتمل جدّا أن تكون القاعدة «مَرِس» وليس «مريس»، ولنا دليل في الثنائي المضاعف من صنف «زلزال»، «دلدول»، «هرهور» أو «كركور» التّي تعرّضت لنفس التطويل في مستوى الصّائت الثاني، والّتي لا يمكن اعتبار قاعدتها «زال» و «هور» أو «كور» بل «زل» و «هر» و«كر». وتمثّل النّظريّةُ العمليّةَ على النّحو المبيّن في الرسم التّالي:

(103) وهو ما يعرف بالفرنسيّة والانجليزيّة بـmora ونّظريّة «المورا المزدوجة» هي la théorie bimorique.
(104) حيث يكفي أن نغيّر مكان العنصر إن كان مسبقا أو ملحقا.

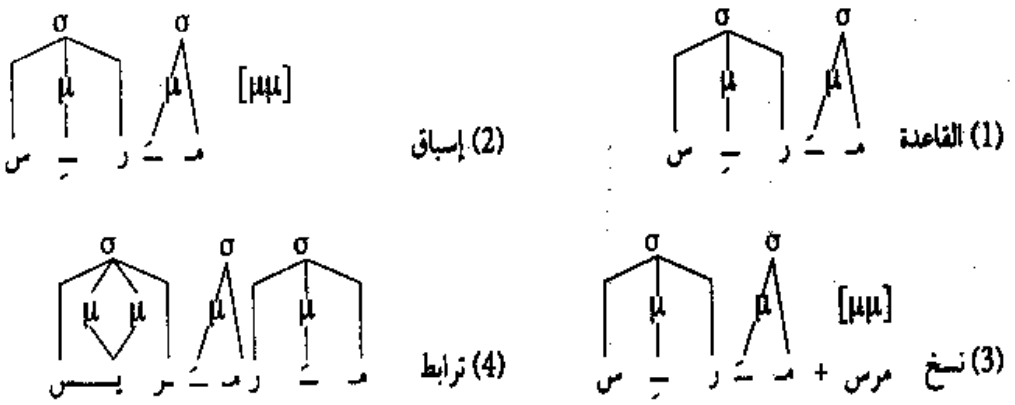

(5) النّاتج : [مرمريس]

ويكون بذلك حاصل المورات [μ] أربعا بعد نسخ القاعدة التي انطلقت منها عمليّة المضاعفة. ويمكن لهذه النّظريّة التمثيليّة أن تبيّن حالات المضاعفة المسخيّة التي نتجت عن إقحام وسطي كما رأينا آنفا في مستوى كلمة «دحندح». لأنّ هذه الكلمة لم تنتج عن إطالة صائت، مثل «زلزال» بل عن إقحام صامت «ن» بين عنصري المضاعفة:

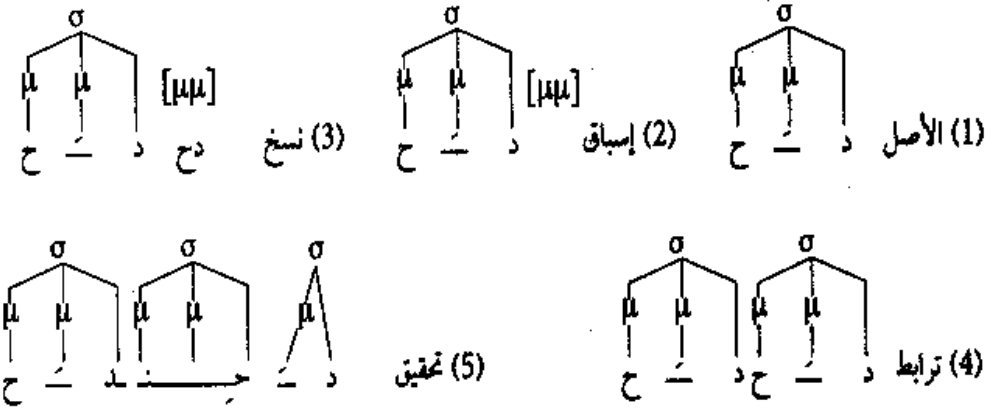

ولكن ما لا تستطيع أي نظريّة فونولوجيّة تمثيله هو سبب التقييد الذي نلاحظه في مستوى اللّغة العربيّة وحتّى في لهجاتها (حيث نلاحظ أحيانا حرّية تفوق ما في العربيّة الكلاسيكيّة). وهذا التقييد يتمثّل في رفض اللّغة «*زالزل» أو «*ديحدح» «*بوقبق» مقابل «زلزال» و«دحيدح» و«بقبوق».

لا يمكن إذن إطالة المقطع الأوّل البتّة. وبما أنّ التقييدات هي التي تحدّد هويّة اللّغات، خلافا للقواعد التي تنصّ على ما يمكن قوله إذ أنّ عدّة لغات يمكن أن تشترك في الامكانات أمّا التقييدات فهي تحصر لغة ما في حدود ممنوعاتها، فإنّه يمكن القول إنّ للعربيّة خاصيّة تطريزيّة تميّزها عن اللّغات السّاميّة الأخرى.

وسبب هذا الطرح هو أنّنا لاحظنا أنّ اللغات الساميّة الأخرى لا تُخضع نظامها الفونولوجي المعجمي لمثل هذا التقييد المتمثّل في عدم اطالة المقطع الأوّل من المضاعف. من ذلك أنّ السريانيّة في مضاعف «صع»، أي «صعصع»، على وزن *palpel*، تسمح بإطالة المقطع الأوّل، فنجد «صُوعاصُعُ» [ܨܘܥܨܘܥ](105) بمعنى أقذار أو شتائم ونجد كذلك «خُولْخُلُ» [ܚܘܠܚܘܠ] مضاعف «خُل» حيث ننتظر «خلخل» الذي نجده في العبريّة [חלחלה] وبإطالة المقطع الأخير «خلخول»[חלחול] بنفس معنى الارتعاش أو الدوران (إذ أنّ له علاقة متينة بكلمة «خلخال» العربيّة). وقد ذكر لسلو (Leslau)، في معرض ما ذكره من كلمات تناسب العربيّة «قمقم»، مثالا من الآراميّة(106) نرى فيه أنّ هذه اللّغة تسمح بإطالة المقطع الأوّل من المضاعف: «قُومْقُمُ» *qūmqmâ* [קמקמא](107).

0.4. القول المضاعف:

هو غير المضاعفة التركيبيّة. ويجب التمييز بينه وبين المضاعفة التي أصلها قول أو جملة أو شبه جملة أو عبارة مسكوكة، وهي تختلف من هذا المنطلق عن المضاعفة ذات الأصل الثنائي أو الثلاثي، إنّه المضاعفة التي تكوّن بذاتها علاقة نسقيّة. ويظهر الفرق بين الإثنين في الحاصل. ففي القول المضاعف يكون الحاصل وحدة معجميّة بسيطة تحتوي على مضاعفة. أمّا في المركّب المضاعف أو المضاعفة التركيبيّة فالحاصل وحدة مركّبة أو معقّدة. والفرق جليّ.

تسمّى بعض مظاهر القول المضاعف النحت. ونجد من بين الأمثلة المعروفة أنّه قد «بأبأ» مَن «قال بأبي أنتَ». وعلى منوالها قالوا «يأيأ» الرّجل بالقوم إذا دعاهم فقال: «يا قوم». ونجد كذلك «شأشأ» وهي من «قال للشّاة "تُشؤ تُشؤ" يدعوها للطّعام»، ومثلها «جأجأ» للإبل يدعوها للشرب إذا «قال لها جأجأ»(108)؛ و«تفقفق» الرّجل إذا تفيهق في كلامه.

وإذا أمعنّا النّظر نلاحظ وجود أمثلة مولّدة من كلمة مضاعفة مثل «القطقط»، الذي لا علاقة له بـ«القط» أو «القطط» بل هو ضرب من المطر ينزل قطـرة قطـرة، أي المطر الصغير كما يقول البستاني في «محيط المحيط» أو كما يقول ابن منظور في «لسان العرب»: «أصغر المطر القطقط». ورغم أنّ ابن منظور وغيره يجعلون الكلمة من «قطط»، فإنّني لا أرى الأمر كذلك. لأنّ «القطر» بمعنى المطر أقرب دلاليّا من «القطط» بمعنى القصر أوالتجعيد أو التصويت المتقطّع أو السير السريع، إلخ. وليس من باب الصدفة أنّ من معاني «قطر» الماء: سال قطرة قطرة. لهذا فإنّني أعتبر «قطقط» مهمّا جدّا لأنّ

(105) انظر كوستاز(Costaz)، 1963 ، ص 304.
(106) وليست السريانيّة إلاّ تواصلا لهذه اللّغة.
(107) لسلو: المصدر المذكور ص 376 و ص 175.
(108) هذه الأمثلة كلّها من جمهرة اللّغة لابن دريد، ص 226-228.

ما كان ينتظر هو غير ما أنجزته اللّغة. فانطلاقا من الجذع «قطر» كان يفترض أن نحصل على شيء من قبيل السّوابق أي «*قَطْقَطَرْ» على منوال «مرمريس» أو اللّواحق أي «*قَطَرْطَرْ» على منوال «عرمرم».

وعسى أن لا أكون قد وهمت، فإنّي لا أرى نظريّة الالتفاف الاجباري ولا نظريّة المورا المزدوجة ولا أي نظريّة فونولوجيّة معروفة قادرة على تمثيله أو التنبؤ به أو فصل ما يمكن أن يقع عليه الحذف. إذ، لماذا لم تلتجئ اللّغة إلى استراتيجيّة الترميم للوقوف على الخماسي بحذف الصامت الأخير من الجزء الأوّل أو من الجزء الثاني لنحصل على «*قَطْقَطَرْ» أو «*قَطَرْطَرْ» مثلا؟ أو إيجاد صيغة أخرى غير «فعـ(ـل)ـفعـ(ـل)»، دون التعسّف على الوزن. فهل وقع في هذا النّوع من الاجراء المضاعف، حذف لام الوزن قبل الزيادة (بالإلحاق أو بالإسباق)؟

وفي رأيي، لا سبيل هنا إلى اعتبار هذا المثال وغيره([109]) من الثلاثي المضاعف إلاّ بصفة غير مباشرة كما سنرى، لا لإنقاذ النّظريّات الفونولوجيّة التطريزيّة أو المعجميّة أو المتعدّدة المستويات، بل لاعتقادي بأنّ الإجراء وليد انجذاب للأمثلة المذكورة في باب النّحت من نوع «لهله»(= اللّه اللّه) و«بأبا» (= بأبي أنت...) و«شأشأ»(= تشؤ تُشؤ)، إلخ، لذلك أدمجته في باب القول المضاعف اعتمادا على النّاتج المستعمل لا على الإجراء الذي أفضى إلى هذا النّاتج المضاعف.

4. I. فما هي العلاقة بين المضاعفة والنّحت ؟

إذا كان النحت يعني «صوغ وحدة معجميّة بسيطة من وحدتين معجميّتين بسيطتين» على الأقل كما يعرّفه ابن مراد([110])، فإنّ المضاعفة من النحت أيضا بهذا التعريف وهذا المعنى. ولا قيمة للمقاييس الموضوعة إلاّ عند أصحابها.

4. I. 1. سنجعلها مصاردة حتّى نتلافى سوء الفهم: المضاعفة صنف خاصّ من أصناف النّحت([111]) وهو الأكثر اطرادا في اللّغة وهوالأبرز للمستعمل. لذلك فإنّنا لا نفهم لماذا تركه جانبا مَن وضع نظريّة النّحت أعني به ابن فارس وكذلك من حاول رفع الغبن عن نظريّة النحت وأعني به مثلا رشاد الحمزاوي. إذ لا وجود للمضاعفة ضمن مقاييس ابن فارس للنحت. ولم يأت الحمزاوي([112]) على ذكرها بتاتا. وهذا من الغرابة بمكان! ولعلّ انغماس ابن فارس في

(109)مثل «نهنه» من «نهى+ نهى»، الذي ينطبق عليه نفس التحليل. وهنا أيضا لا أرى ما يراه ابن منظور في «لسان العرب»، حيث يجعل الكلمة تحت جذر «نهي» ولكنه يعتبر أنّ «نهنه» من «نهّهَ» بثلاث هاءات مع اقحام النون. ولا ندري ما سبب هذا التعقيد، إضافة إلى أنّه يميل بالفعل إلى جذع غريب : «نَهَهَ» لا أرى علاقته المباشرة بمعنى النّهي الذي هو محور المضاعفة هنا.

(110) انظر ابن مراد: مقدّمة لنظريّة المعجم، ص153.

(111) بينهما علاقة انضوائيّة. فبينما المضاعفة من النحت ليس كلّ النحت من المضاعفة.

(112) انظر رشاد الحمزاوي في كتابه المخصّص لابن فارس ونظريّته في النحت أعني نظريّة النّحت العربيّة، 1998.

محاولته التجديد في التقاليد النحويّة والمعجميّة السائدة منعه من ذلك. إذ لا توجد حجّة تدعم نظريّة النّحت، على الأقل حسب أحد مقاييسه التي تهمّ النحت من كلمتين يكون فيهما المقطعان متشابهين، أحسن من المضاعفة المبنيّة على الثنائي أو تلك المبنيّة على الثلاثي.

بل إنّ ابن فارس قد ذهب -إن لم نُسِئ الفهم-، كما يذكر الحمزاوي، إلى تأويل غريب عندما جعل «عَكْرَكر» في باب الزيادة في الوسط واعتبر أنّ الحرفين الزّائدين هما [كر](113) بينما اكتفى ابن فارس في «عكركر» بالقول: «وهذا أيضا ممّا كرّرت حروفه والأصل العَكَر»(114). بل اعتبر الحمزاوي «عرمرم» حالة شاذّة وجعلها من «عُرام»(115) مع إسقاط الألف وزيادة ع+ر+م بينما يقول ابن فارس إنّ «العرمرم من «عرم» و«عرر»»(116) وهذا يتفق ونظريّته. ولم نفهم السبب الذي جعل الحمزاوي يولّد الكلمة من «عرم» و«عرام» غير أنّه وجدها مذكورة في موضع آخر عند ابن فارس، الذي اضطرب وتناقض فتراجع عمّا قاله سابقا: «(عرمرم) الجيش الكثير. وهذا واضح لمن تأمّله فعلم أنّ ما زيد فيه على العين والرّاء والميم فهو زائد. وإنّما زيد فيه ما ذكرناه تفخيما، وإلاّ فالأصل فيه العُرام والعَرِم»(117). ولم يتفطّن لا ابن فارس ولا الحمزاوي إلى تطابق المثالين «عرمرم = عكركر». ولا نجد أيّ مثال آخر في الثبت الذي قدّمه رشاد الحمزاوي لأيّ كلمة أخرى فيها مضاعفة بينما يذكر ابن فارس منها الكثير، كما أسلفنا.

ونحن نعتبر سيبويه، في تشبّثه بالثلاثي، أقرب إلينا من ابن فارس في تحليله لهذا النّوع من الأمثلة، إذ أنّ سيبويه لم تَفُته أنّ فيها مضاعفة: «فكلّ شيء ضوعف الحرفان من أوّله أو آخره فأصله الثلاثة، ممّا عدّة حروفه خمسة أحرف»(118) بينما غفل عنها ابن فارس.

1.4.2. أمّا التأرجح بين الإقحام والمضاعفة فنلاحظه في تذبذب النّحاة كلّما تعلّق الأمر بالرّباعي، وخاصّة في اعتبار أي الحروف أصولا فيه وأيّ منها مزيدة. وهذا راجع حسب رأينا إلى غياب نظرة شموليّة مقارنة تعتمد اللّغات الساميّة الأخرى، أو تاريخيّة زمانيّة للغة العربيّة، أي في

(113) انظر الحمزاوي: نظريّة النحت العربيّة، ص153.
(114) انظر ابن فارس: معجم مقاييس اللّغة، ج 4، ص362.
(115) انظر الحمزاوي: نظريّة النحت العربيّة، ص 162، مدخل 103. يقول «حالة شاذة وقال إنّه زيد فيه كذلك العين والراء والميم».انظر مقابل ذلك ما يقوله ابن فارس، ج 4، ص 293.
(116) انظر ابن فارس: معجم مقاييس اللّغة، ج4، ص293.
(117) المرجع نفسه، ج4، ص373.
(118) سيبويه: الكتاب، ج3، ص 433.

أطوارها الأولى المكتوبة التي لم تُعتَمَد بما فيه الكفاية وانصُرِف عنها إلى اعتماد الشّفوي من كلام العرب أو من أشعارهم.

فترى مثلا ابن جنّي يعتبر «اللاّم» في «قلقـ(ـل)» و«زلز(ل)» مرّة أصلا[119] مثل «صعصع» و«قرقر»، ومرّة زائدة[120]، دونما تناقض وبكلّ وضوح رؤية. إذ يلاحظ: «فليس واحدٌ من المذهبين إلاّ وله داع إليه، وحامِلٌ عليه، وهذا ممّا يستوقفك عن القطع على أحد المذهبين إلاّ بعد تأمّله، وإنعام الفحص عنه»[121].

ولكن بالرّجوع إلى اللّغات السّاميّة مرّة أخرى يتّضح أنّ كلمة «زلزال» في العربيّة يقابلها في الفينيقيّة «جلجل» [גלגל] بمعنى تحريك أو دحرجة، وفي الآراميّة القديمة[122] بمعنى الدوران أو العجلة وهو المعنى الذي نجده في العبريّة التوراتيّة لكلمة «جلجل»[גלגל]. أمّا في العبريّة التوراتيّة فإنّ «زل» [זל] يعني كذلك التحريك، ونجد مثالا للمضاعفة في «زلزليم» [זלזלים][123] بمعنى الأغصان، والعلاقة واضحة. كما نجد مثلا في أقدم لغة ساميّة مدوّنة وهي الأكاديّة مقابلا لكلمة «سلسلة» ["sarsarrat][124] بنفس المعنى حيث يبدو التوليد الثنائي المضاعف للكلمة جليّا (من «صر» المناسب للعربيّة «سل») ويجعل من الصعب القبول بأصل ثلاثي حصلت زيادة في آخره. ونجد كذلك في الأكاديّة مقابلات لكلمات في العربيّة ترد في صيغة الثنائي عكس كلمات مثل «قل» (مقابل «قلقل» أو «قلق») أو «سل» (مقابل «سلسل» أو «سلس») ندرت في الاستعمال بهذه الصفة. من ذلك «تلتل»["taltall] و «دلدل»["daldall] بنفس المعاني التي لها في العربيّة.

وهذا يعني أنّ الزيادة، إن حصلت، فإنّها لم تحصل في العربيّة، بل في لغة أمّ تفرّعت منها جميع هذه اللّغات أي من السّاميّة المشتركة. ويعني كذلك أنّه إن وقعت عمليّة مورفونولوجيّة في مستوى «سلسل» و«قلقل» و«زلزل» فإنّها لا تكون إلاّ عمليّة حذف ولّدت «سَلِسَ»؛ و«قَلِقَ» و«زَلِزَ». وبما أنّ الإقحام أو الحذف من استراتيجيّات الترميم كما سبق أن أشرنا إلى ذلك فإنّ

(119) ابن جنّي: الخصائص، ج2، ص52.

(120) نفسه، ج2، ص57.

(121) نفس المرجع، ج2، ص69.

(122) انظر جان وهوفتجزر: Jean & Hoftijzer: *Dictionnaire des inscriptions sémitiques de l'Ouest*, p.50.

(123) انظر جيزينيوس: Gesenius: *Hebräisches und chaldäisches Handwörterbuch über das Alte Testament*. p.547.

(124) انظر ديليتزش: Delitzsch: *Assyrisches Handwörterbuch*. p. 694.

الإقحام النّهائي([125]) للاّم أو الحذف الآخري ([126])، لا يكون سببه إلاّ تضارب تقييدات أو قوانين فونولوجيّة أو مبادئ تداوليّة يجب دراستها وتحديدها.

لكنّ القضيّة تتعقّد وتبقى بدون حلّ في انتظار تحليل أوفى وأعمق حين تتواجد الكلمتان في سياق واحد: في مثل :«المسمار السّلس يتقلقل في مكانه إذا قَلِقَ»([127]).

هل إنّ العمليّة أسلوبيّة وليست مرتبطة بضرورة فونولوجيّة؟ هل هي من باب البحث عن الأساليب التعبيريّة الجديدة وقد أشرنا إلى أنّ هذه من أهمّ أسباب تغيير اللّغات؟ أم هل : «... ثبت أنّ التكرير محتمل فيه ما لا يكون لغيره»([128]) كما يقول ابن جنّي؟

2.4. علاقة المضاعفة بالتضعيف :

ونرى عند النّحاة نفس التذبذب إزاء أسبقيّة التضعيف والمضاعفة لاعتمادهم القياس الآني والحدس اللّغوي والتخمين أكثر من اعتمادهم الأمثلة الموثّقة من مرحلة لغويّة سابقة أو من لغة ساميّة تربطها بالعربيّة علاقة رَحِميّة. فيقول ابن جنّي في مناقشته لأبي بكر بن السرّاج : «وكذلك قال في نحو "ثرّة" و"ثرثارة" : إنّ الأصل فيه "ثرّارة" فأبدل من الرّاء الثانية ثاء، فقالوا "ثرثارة"»([129])، ثمّ «فمن ذلك امتناعهم من ادغام الملحق، نحو "جلبب" و"شملل" و"شُربُب" وذلك أنّك إنّما أردتَ بالزيادة والتكثير البلوغ إلى مثال معلوم، فلو أدغمتَ في نحو "شربب" فقلت "شربّ" لانتقض غرضك الذي اعتزمته من مقابلة السّاكن بالساكن والمتحرّك بالمتحرّك فأدّى ذلك إلى ضِدّ ما اعتزمتَه، ونقض ما رُمتَه»([130]).

ولا آتي بجديد إن ذكّرت بأنّ من دلالات التضعيف تكرار الحدث من نفس الفعل، مثلا: «سحّ و«اسحّح» (مقابل «اسحسح» بمعنى : الماء سال وانصبّ)؛ و«حثّ» و«حثّث» (مقابل «حثحث»)؛ «حصّ» و«حصّص» (مقابل «حصحص»)؛ «جفّ» و«جفّف» (مقابل «جفجف»)؛ «زكّ» و«زكّك» (مقابل «زكزك»، أي «تسلّح»). ويعتبر البعض التضعيف -على الأقلّ التضعيف الكلّي([131])- نوعا من المضاعفة الجزئيّة. وذلك لاستحالة التفريق الدّلالي بينهما([132]).وهذا ما

(125) الذي يعرف في الفرنسيّة بـ«paragoge».
(126) الذي يعرف في الفرنسيّة بـ«apocope».
(127) انظر لسان العرب، ج،5، ص155، مدخل «ق ل ل».
(128) ابن جنّي، الخصائص، ج1، ص140
(129) المرجع نفسه، ج2، ص54-55.
(130) المرجع نفسه، ج3، ص232-233.
(131) وهو ما يعبّر عنه بالانجليزيّة بـ«complete gemination».
(132) لأنّ للتضعيف دلالات المضاعفة. انظر مثلا الفرق بين «نمل» و«نمّالة» في العربيّة التونسيّة، بين «دملة» و«دمّالة» وبين «كاذب» و«كذّاب».

وصل إليه مالك كارثي، إذ يقول: «في كثير من الأحيان يستحيل استحالة كليّة التمييز بين التضعيف الكلّي «سحّح # سحّ» والمضاعفة «سحسح»[133]»، على الأقل لأنّ صيغة المضاعفة وصيغة التضعيف تبدو الواحدة منهما متولّدة عن الأخرى. لكنّ هذا لا يحلّ مشكل الأسبقيّة. وفي المقابل يذهب رمزي منير بعلبكّي إلى إنّ كلمة «كوكب» ربّما انحدرت -بعد أن تغيّرت نتيجة مبدإ التّباين الفونولوجي[134]- من أصل سامي مقدّر يقوم على مضاعفة «*كبكب». ويضع بعلبكّي نجما قبل الوحدة المعجميّة من اللّغة السّاميّة الأمّ التي يحتمل بالقياس أن تنحدر منها هذه الكلمة العربيّة. ولكنّ الظّاهر أننا لسنا في حاجة إلى هذه النجمة ما دامت الكلمة مستعملة في العربيّة تشهد بما لا يدع مجالا للشك بصحّة العلاقة التي تصوّرها بعلبكّي وبحقيقة تطوّر الكلمات المولّدة عن طريق المضاعفة وما اختفت منها المضاعفة من جرّاء تغيّرات فونولوجيّة الخ. فنحن نرى أنّ «الكوكبة» ترادف «الكبكبة» في معنى «الجماعة من النّاس، والكثرة والازدحام. وليس هذا مهمّا في ذاته وإنّما يصبح كذلك إذا اعتبرنا أنّ صيغة «ككّب» ([135])"kakkab" بمعنى الكوكب موجودة في أقدم لغة ساميّة مكتوبة، وهي الأكّاديّة. ثم نرى أن كلمة «كبكب» كانت مستعملة في العموريّة[136] بمعنى كوكب[137]. كما نجدها بنفس المعنى في آراميّة العهد الفارسي[138] بصيغة التضعيف «ككّب». فهل يمكن القول انطلاقا من هذا المثال أنّ أصل المضاعفة هو التضعيف إذن؟

ولكن إن نحن سلمّنا بهذا، فماذا سنقول عندما يغيب التضعيف الكلّي وتحضر المضاعفة في أمثلة من نوع: «بقْ ⇐ بَقْبق» مقابل عدم قابليّة «*بقّق»؟ ولكن يبدو أنّ لهذه الإشكاليّة مخرجا مريحا يتمثّل في التفرقة التّي أكّدناها آنفا، بين ما هو من «الحكاية المضاعفة»، -أعني بذلك حكاية صوت أو ترديد قول، ولهذا السبب ارتبطت عندنا بـ«القول المضاعف»-، وما هو من «المضاعفة» التي لا تحاكي صوتا بل تمثّل إيحائيّا شكلا أو حركة. وعلاقة الأسبقيّة فيما يتعلّق بالحكاية المضاعفة تبدو مثلا في -وهو أمر طبيعيّ لأنّه لا يتعدّى إعادة قول-: «بقْ-بقْ» ← «بقبق». ويبدو المرور من «بق-بق» إلى «*بقّق» أصعب من المضاعفة التي ليس أصلها محاكاة صوت. بينما الأسبقيّة في

(133) يقول جوندا: Gonda (1949, p.171), "The functions of word duplication..."
"It is very often absolutely impossible to distinguish reduplication from complete gemination".

(134) بالفرنسيّة (dissimilation). انظر رمزي منير بعلبكّي: فقه العربيّة المقارن، ص103، هامش 5.

(135) "kakkab"(انظر عامر سليمان: اللّغة الأكديّة (البابليّة الأشوريّة)، ص390). انظر كذلك ديليتزش، المرجع المذكور، ص 326.

(136) اللّغة العموريّة هي ما يعرف عند علماء اللّغات الساميّة بـ«l'amorrite» أو «l'amorhréen».

(137) انظر مقال رينو ميغيوني Reino Mugnaioni: "Note pour servir à une approche de l'Amorrite", p. 61 [*kabkab*].

(138) انظر جان وهوفتجزر Jean & Hoftijzer, op.cit. p.118.

المضاعفة التي تكون من غير حكاية صوت تكون للتضعيف كما رأينا في الأمثلة الساميّة وتطوّرها في العربيّة.

وتكون حركيّة التطوّر حَلَقيّةً كالآتي:

مقطع ← تضعيف← مضاعفة ←تباين: كب ← ككّب ← كبكب ← كوكب؛

أمّا في الحكاية:

أصل صوتي أو قولي← مضاعفة [+ ترابط]← تضعيف ← تباين : دجْ ← دج+ دج ← دجدج← دجّج([139]).

لكنّ هذا التفسير بدوره لا يخلو من وهن([140]). إذ أنّ اللّغة لا تعتمد فقط على القوانين بل كذلك على قياس الشَّبَه([141]). وقياس الشبه طريقة غريبة -رغم أنّ البعض لا يرى فيها إشكالا- إذ أنّها تَستَعْملُ نظام اللّغة لتقحم فيها ما لم يكن النّظام اللّغوي ليقبله بمستوياته.

وحتّى نعطي فكرة عن مفعول قياس الشبه هذا، وكيف يدخل في اللّغة ما لا تتنبّأ به القواعد التصريفيّة ولا القوانين الفونولوجيّة الصوتيّة سنقدّم مثالا من تصريف الأمر في العاميّة التّونسيّة. فإذا نظرنا إلى كيفيّة توليد صيغة الأمر نرى نوعا من الانسجام في اعتماد المضارع لتوليد صيغة الأمر. فنولّد من المضارع «يفوت»← الأمر «فوت!»، ومن «يموت» ←«موت!»، ومن «يشوف» ←«شوف!»، ومن «يقول» ←«قول!»، ولكنّنا نجد مقابل الأمر «كول!» المضارع «ياكل»، ومن «خوذ!» «ياخذ»([142]). وبما أنّ الأطفال ينطلقون من القاعدة لأنّ ملكتهم اللّغويّة لم تكتمل حتّى يعتمدوا قياس الشبه، فإنّهم يقولون «آكل!» من «ياكل» و«آخذ!» من «ياخذ» لأنّ

---

(139) انظر في العربيّة التونسيّة، كيف تطوّرت «بس»[أو «بش»] التي ينادى القطّ بها إلى«بس+بس» ← بَسْبَسْ [أو «بش+بش» ← بَشْبَشْ] (فعل وقع فيه توسّع فصار يعني مناداة شخص طمّاع ومعاملته كأنّه القط)← بسّة [أو بشّة] (اسم يشير إلى القط في لغة الأطفال).

(140) ولا يستبعد أن يعثر المرء على أمثلة مضادّة.

(141) هو ما يعبّر عنه بـ(l'analogie) في الفرنسيّة.

(142) كان بالامكان أن نفكّر في توليد الأمر في العربيّة التونسيّة من نفس الصيغة بالفصحى بإطالة الصائت في حال الأجوف والناقص، فنجعل من «فات»\ «فُتْ» ← «فوت» ومن«أكل»\ «كُلْ» ← «كول»، الخ، ولكن ذلك غير وارد لأنّنا نجد مقابل «وْصُل\ يوصل»←«أوصل» و«ثاق\ يَاثق»← «آثق» ولو كانت قاعدة التوليد تستند إلى إطالة الصائت [ـَـ← ـو\ـي\ـا] لكنّا استعملنا «صل ← *صيل» بدلا من «اوصل». أمّا «آثق»، فبما أنّ مضارعها «يَاثق» فإنّ صيغة الأمر تولّد منه وتكون: «آثق» وليس «*ثيق». ونلاحظ كذلك أنّ الحركة تتبع المضارع في العاميّة وليس الأمر في الفصحى: مثلا، «يْشدْ»← «شدْ» وليس «يشُدُّ» ← «شُدَّ». وذلك دليل على أنّ توليد الأمر بهذه الصيغة لا يتعلّق بموانع صوتيّة أفضت إلى «اوصل» وحظرت «*صيل». هذا مع الاحتراز من اختلاف اللّهجات ودرجة اقتربها أو ابتعادها من الفصحى.

الأمر يتولّد كذلك من هذه الأوزان، أي مثل «آثق!» من «يَثِق»، و«امّن!» من «يَمّن»، إلخ، وهو ما يعتبره الكبار خطأ ويقوّمونه دون وعي منهم. إلاّ أنّ ما يقوله الأطفال تطبيق لقواعد التوليد وما يقوله الكبار انجذاب تحكمه علاقة الشبه مع وزن خاطئ أصلا.

ومع ذلك تبقى الأمثلة الانتقاليّة التي ترسم مراحل المرور من المضاعفة التركيبيّة أحسن مثال للتدليل على وجود عمليّة المضاعفة ضمن النّظام التوليدي المعجمي. من ذلك أنّ الأمهريّة قد احتفظت بهذه المرحلة الانتقاليّة التي تبيّن بما لا يدع مجالا للشكّ أنّ لا فائدة من اللّجوء إلى مبدإ اختلاف المعنى باختلاف الشكل، لأنّنا بصدد تطوّر صيغة من صيغة أخرى اعتمادا على القوانين الفونولوجيّة، بما أنّ هذه اللّغة تستعمل «كُكَب»[ክክበ] في المفرد و«كَوْكَبَة»[ክዋክበት](143) في الجمع. وتؤكّد اللّغة المهريّة(144) أصل «كوكب» القائم على المضاعفة «كبكب» إذ أنّ جمع كلمة «كِبكب» هو «كِباكب» وهو على نفس صيغة الجمع في العربيّة أي «كواكب». أمّا عمليّة التباين فإنّها تبدو بوضوح في السقطرية «كِبْشب»(145) حيث تقابل «كوكب» العربيّة أو «ككب» الأكاديّة والحبشيّة. وهي صورة أخرى للكلمة يبدو فيها التباين في مستوى الصامت الثاني [أي «ك»] بدل الصامت الأوّل [أي «ب»](146).

عندما تتواجد الصّيغ المذكورة في العربيّة فذلك -وإن لم يدلّ على أسبقيّة- يدلّ على أنّ اللّغة يمكن أن تعتمد في فترة معيّنة عدّة أساليب يتولّد أحدها عن الآخر حتّى يفعل الزّمن والاستعمال فعلهما. لذلك فإن وجدنا «غِقْ غِقْ»، حكاية صوت الغليان، وصوت الطير والماء في بعض الحالات(147) مسبوكة فعلا في مضاعفة معجميّة مثل «غَقْغَق» الصقر، صوّت ورقّق صوته، ومع نوع من تخصّص المعنى للماء والقدر، ثمّ في صيغة التضعيف «غقّ»: الماء والقدر صوّت في غليانه. والصقر في بعض أصواته، فذلك يعني أنّ اللّغة لم تصل بعد إلى مرحلة توازنها واستقرارها وهي مرحلة ينتج عنها عادة تقلّص الظواهر. لأنّ المضاعفة كما قلنا من سِمات اللّغات البدائيّة أو غير المستقرّة، أي القديمة أو الأوائل، التي لم تقنّن بعد والتي لم تَعمِل فيها استراتيجيّات الترميم

(143) انظر معجم اللّغة الأمهريّة، لـ Isenberg: *Dictionary of the Amharic Language*, p.143

(144) انظر لسلو: معجم السّقطريّة Leslau: *Lexique soqotri*, p. 214.

(145) انظر لسلو، نفسه.

(146) لم يكن بالامكان التحدّث عن مضاعفة في كلمة «كوكب» العربيّة أو «كبشب» السقطريّة أو حتّى «ككب» الأكاديّة، لو لم تتمّ مقارنة الكلمة بمثيلاتها في اللّغات الساميّة الأخرى.

(147) كما نجد أيضا «علّ علّ»: صوت زجر للغنم، ثمّ تعلعل: اضطرب، والعلعول: الاضطراب والقتال.

مفعولَها. وكلّما تطوّرت اللّغة تقلّصت ظاهرة المضاعفة من جهة وتعدّدت الصيغ من جهة أخرى. وهذه من فرضيّات أو منهجيّات العمل في اللسانيّات المقارنة، الزمانيّة([148]): أن اللّغة التي لا تكون متناسقة النظام (وتكثر فيها الاستثناءات، إلخ) تكون هي الأقدم، لأنّ اللّغة تميل إلى التناظر. والقياسُ من استراتيجيّات الترميم. لأنّ القياس يرمي إلى توحيد المظاهر ولو كان ذلك على حساب تقييدات النّظام.

3.4. المضاعفة التركيبيّة:

تهمّ المضاعفة التركيبيّة([149]) مستويين من مستويات التحليل اللّساني هما المستوى التركيبي(أي العلاقات النسقيّة) والمستوى الدلالي(أي توليد المعاني). ويمكن جمع هذين المستويين فيما يُعرف بالمستوى البلاغي، وهو يشمل الأساليب التعبيريّة. وعندما يتّسع لمضامين العلاقات الاجتماعيّة والطقوس التشريفاتيّة البروتوكوليّة، يطلق عليه البعض اسم النحو التداولي([150]).

3.4. 1. ففي مستوى المضاعفة التركيبيّة يجب :

أ. تمييز الثنائي الذي يفصل بين مكوّنيه وقف صامت، أي صمت أو سكتة، أو وقفة قصيرة، يناسبها في الغالب فاصل في الكتابة، ومثاله :«عجّل! عجّل!»([151])، أو «أنت أنت»([152])،أو «كتابا كتابا»([153]) .

ب. والثنائي الذي يلفظ دون فاصل بين مكوّنيه ومثاله في العربيّة التونسيّة : «اِعْمَلْ الخدمة فيسع-فيسع»(=قم بالعمل بسرعة)؛ «لِفْ-لفْ» (=اسرع)؛ «طول-طول» (=مباشرة)؛ «رَاس-راس» (=واحدا لواحد)؛ «قَدْ-قد» (= بنفس المقدار)، «كِيفْ-كيف» (=نفس الشيء)، إلخ.

ج. الذي يمكن أن يستعمل مفردا في الخطاب: مثلا «بين-بين» بالمقارنة بـ«بين كذا و كذا»؛ أمّا «دبّه-دبّه» (= رويدا-رويدا) أو«ليهْ-ليهْ» (حرفيّا: بعدَه-بعدَه) فلا. إذ لا وجود لـ«لِيهْ»([154]) أو

(148) بالفرنسيّة (comparative historique, diachronique).

(149) بالفرنسيّة (réduplication syntaxique).

(150) أي (grammaire pragmatique).

(151) أو «فيسع، فيسع» التي هي تطوّر للمركب الظرفي «في الساعة». وهذه الأمثلة تناسب الجملة التي تستهلّ بها احدى القصص الشعبيّة في تونس: «أمّي سيسي تكنس، تكنس».

(152) انظر المالكي: رياض النّفوس، ج2، ص506.

(153) نفس المرجع، ج2، ص198 : «شهدت أبا بكر بن اللبّاد يأتي راجلا إلى أبي جعفر القصري يأخذ منه كتابا كتابا، ينقل منه سماعه من يحى بن عمر وغيره، وهذا لثقته وضبطه.»

(154) هذه العبارات تَطوُّرٌ لأصل عربي فصيح، كما تظهر، إلاّ أنّ أصل «ليه» هو عبارة «يليه»، تماما كما أنّ كلمة «اللّديليه» هي تطوّر عبارة «الذي يليه» وهو يفرغها من معناها لتصبح أداة نحويّة.

«دَبّه» مستعملة مفردة في الخطاب([155]). لذلك نجد «اِعمَل الخدمة ليه-ليه»، و«يمشي دبّه-دبّه» ولا نجد«*عمل الخدمة ليه-» أو «*يمشى دبّه-».

د. الذي لا يمكن استعماله خارج سياق المضاعفة، بهذا المعنى. مثلا: «يمشي وحده-وحده» (أي خطوة خطوة) أو «دواء نافع ضرْبه-ضرْبه» (أي نافع من المرّة الأولى) مفردا دون الثنائي: «*يمشي وحده»، أو «*دواء نافع ضرْبه».

هـ الذي يتغيّر معناه تماما إذا استعمل مفردا في الخطاب: «اعطاه ضربة؛ اعطاه وحده (بمعنى ضربه)؛ عندي كيف (بمعنى يروق لي)؛ 'مْشَى بيها (= أخذها معه)...» مقابل «يمشي وحده-وحده» أو «دواء نافع ضربه-ضربه» أو «عندي كِيف-كِيف» (الأمور عندي سواء) أو «'مْشَى بيها-بيها» (= ذهب ولم يعد). ففي الاستعمال المفرد تُضيع الكلمة قيمتها التداوليّة. مثلا «زعمَه يجي!؟» (= أتعتقد أنّه سيأتي؟) حيث تفيد كلمة «زعمه» جهة المحتمل، مقارنة بـ«زعمه-زعمه، عنده تلفون!» حيث تفيد الكلمة المضاعفة معنى التهكّم.

نلاحظ هنا أنّنا ندرس المستوى النحوي لكنّنا نتحدّث عن تغيير في مستوى المضمون والتأثيرات الحِواريّة. أليس هذا دليلا آخرا على عدم إمكانيّة الفصل بين النحو والمعجم؟ وإذا كانت المضاعفة الكليّة، أي تلك التي تنسخ الكلمة، تولّد وحدة دلاليّة نحويّة يسهل -بل يجب- تعويضها بكلمة مفردة في سياقها ووظيفتها فهل تبقى هناك إمكانيّة للفصل بين النّحوي والمعجمي؟ ماذا نعتبر إذن المضاعفة في «ساعة ساعة يجي» (= يأتي في بعض الأحيان) أو «امشي طول طول» (= اذهب مباشرة)؟ هل هي مركّب نحوي معقّد يمكن فصله «ساعة يجي وساعة لا»، «امشي طول، امشي طول» أو وحدة معجميّة، بما أنّها تعوّض في الاستعمال بما يوافق وحدة مفردة أي«ساعات يجي» أو «امشي دُغري». ألا يدعّم هذا ما سبق إليه بعض اللّسانيين من أنّ المعجم مكوّن من «مادّة شبه نحويّة» أي أنّ في كلّ مفردة تعليمات تقيّد تركيبها. وهذا يعني أنّ النحو مقيّد بالمادّة المعجميّة. ولذلك نلاحظ حتميّة تشابك المستويين وتكاملهما.

3.4. 2. المركّب المضاعف:

ألا يمكن اعتبار الإتباع «شبه تكراري»([156])، بما أنّه في أغلب الأحيان مضاعفة تطريزيّة من قبيل: «حسن بسن» و«عِوز لِوز» و«شقِر مقِر» و«غِنظة كِنظة» و«أخرس أمرس» و«شحيح

(155) التجأنا إلى أمثلة من اللّغة اليوميّة التونسيّة لأنّ الأمثلة التي ترد في كتب النحو في باب التوكيد اللفظي مثل «جاءَ جاءَ الرّجل» و«رأيت الأميرَ الأميرَ» و«أنتَ أنتَ القاتل»، رغم أنّها تتماشى مع ما قلناه من خاصيّة العفويّة المرتبطة باستعمال المضاعفة، يصعب جدّا حصر التأثيرات المرتبطة بها في لغة مكتوبة لعدم تمثّل السياقات التي ترد فيها، مقارنة بلغة يوميّة متداولة.

(156) وهو ما يعرف في الفرنسيّة بـ(quasi-réduplicatif).

بحيح»([157]) و«قسيم وسيم» و«حار يار» و«سالم غانم» و«حطائطٌ بطائطٌ» و«ساغب لاغب» و«فزّ نزّ» و«حريب سليب» و«أربّ ألبّ»([158]) و«جائع نائع» و«شديد أديد» و«حاذق باذق» و«صيّاح نيّاح» و«جائر بائر» و«خبيث نبيثٌ» و«حَوثٌ بَوَثٌ»، و«هاع لاع»([159])...؟

أ. الإتباع:

الاتباع «على ضربين ضرب يكون فيه الثاني بمعنى الأوّل فيؤتى به توكيدا لأنّ لفظه مخالف للفظ الأوّل وضرب فيه معنى الثاني غير معنى الأوّل...»([160]). يناسب الاتباع ما اعتبرناه مضاعفة مسخيّة، لأنّنا لا نميل إلى اعتبار الاتباع مركّبا شبه تكراري بل نرى أنّه مضاعفة تركيبية كليّة مع تغيير. ويبدو أنّ الإتباع ظاهرة طبيعيّة موجودة في جلّ اللّغات المعروفة. وإذا اعتبرناه من المضاعفة فإنّنا لا نبتدع بدعة ما دام ساپير([161]) مثلا يقدّمه بتلقائيّة على أنّه كذلك عندما يعطي أمثلة من المضاعفة في الأنجليزيّة: «sing-song; wishy-washy; roly-poly; harum-skarum»، تماما كما يصنّف اللّسانيّون الفرنسيّون «pêle-mêle». وكذلك يعتبر سيبويه، معتمدا على الخليل، في «الكتاب»([162]) «حيْصَ بيْصَ» كـ«خمسةَ عشر» وحدتين اسميّتين غير قابلتين للتجزئة على غرار «الخِزباز» وقد ذهب من هذه الكلمة أثر التركيب. وهذا يوافق عندنا الوحدة المعجميّة المركّبة.وقد جرت العادة أن يذكر هذا المثال في باب الاتباع([163]). وقد ذكر الزجّاج([164])، معتمدا هذه النّظرة، عدّة أمثلة أخرى، من قبيل «ذهبوا شغَرَ بغَرَ» أي متفرّقين. ويهمّنا من هذه الأمثلة أنّه جعل المضاعفة التركيبيّة من نفس صنف «أخولَ أخولَ» (أي شيئا بعد شيء)، «بين بين» (هؤلاء بين هؤلاء). وينطبق عليها من هذا المنطلق نفس التحليل باعتبارها وحدة معجميّة مركّبة (لها اعراب الاسم المفرد ودلالته) وليست ثنائيّة، كلّ فرد فيها مستقلّ بذاته إعرابيّا ودلاليّا. لهذا واعتمادا على ما سبق فإنّنا نجعل بدورنا الإتباع والمزاوجة

---

(157) «لسان العرب»، ج 5، ص 468، مدخل "مرس".

(158) هذه الأمثلة ذكرها ابن فارس في كتاب الاتباع والمزاوجة. ص 29 وما يليها.

(159) هذه الأمثلة وغيرها مأخوذة من كتاب الاتباع لأبي الطيّب اللغوي الحلبي، ص3 وما يليها.

(160) انظر ابن سيده: كتاب المخصّص ج4،ص28. انظر باب الاتباع، السّفر 13، ج4، ص28-38.

(161) انظر Sapir: *Le langage*, p.75, ou *Language*, p.76.

(162) سيبويه: الكتاب، ج3، ص 298-299.

(163) انظر مثلا كتاب ابن فارس :الاتباع والمزاوجة، ويوجد في آخر الكتاب المذكور آراء بعض اللّغويين من الإتباع وعديد الأمثلة، ص71 وما يليها. انظر كذلك شارل بلاّ Ch. Pellat : «Un fait d'expressivité en arabe: l'Itba'», p.138.

(164) انظر الزّجّاج: ما ينصرف وما لا ينصرف.ص130-138.

نوعا من أنواع المضاعفة الكليّة مع تغيير أي أنّها مضاعفة مسخيّة([165]).

وممّا يدعم هذا التوجّه أنّ العنصر الثّاني من الوحدة غالبا ما يكون بلا معنى وقلّما كان يعني شيئا. لكنّ المهمّ هو الغرض التوكيدي الايحائي، لأنّ عدد المقاطع متساو ينتج عنه ايقاع وكأنّنا أمام قافية داخليّة. فإنّ الاتباع يجسّم، تماما كبقيّة تجلّيات المضاعفة، نوعا من تشخيص السّجع الداخليّ الأدنى، وفيها بلاغة مؤكّدة![166] والمهمّ عندنا هو أنّ الإتباع يوفّر مقوّمات المضاعفة ومعانيها.

ب. المركّب الفعلي المضاعف:

تربط الفعلَ والمفعول المطلق علاقة رحميّة معجميّة، إذ يكون الثاني دائما سليل الأوّل أو العكس. وبصرف النّظر عن القيمة التركيبيّة الوظيفيّة للمفعول المطلق أو علاقته الدلاليّة بالفعل، فإنّ ما يربط بينهما هو علاقة تجانس متينة كتلك التي تربط طرفي الإتباع: كما تقول «بسلا وأسلا» في معنى حرّمه تحريما([167]). وهذا من الأساليب التعبيريّة الايحائيّة لايصال معنى التأكيد والتشديد والمبالغة. وإذا كان كذلك فهي معانٍ تندرج ضمن معاني المضاعفة، كما أسلفنا.

ولكن من الطبيعي أن يُدرج المفعول المطلق ضمن التراكيب الحاليّة أو المشبّهة بالظرف. وهذا لا يتناقض ومعاني أو استعمالات المضاعفة التركيبيّة. لنذكّر فقط بالوظيفة الحاليّة التي نجدها في «أحمر أحمر!» (أي أحمر جدّا أو أحمر فعلا) أو «طولْ طولْ» (أي مباشرة). لكن بالإضافة إلى ذلك، من الضروري التأكيد على الوظيفة الايحائيّة التي تولّدها المزاوجة («انشاء الله ترقد رقدة ...!»). لذلك فإنّنا لا نتردّد في إدماج العلاقة بين الفعل والمفعول المطلق ضمن المضاعفة

---

(165) حتّى يتسنّى لمن يريد أن يدرس هذه الظّاهرة أن يطّلع على أمثلة أخرى أقدّم عيّنة ممّا جمعته في العربيّة العاميّة التونسيّة :
الخلطة جلطة، شُبّيك لبّيك، شاطح باطح، خرت مرت، تِرّ فِرّ، تَخ بَخ، خُشّي بُشّي، صالح فالح، سالح مالح، ساهل ماهل، شَلفاط بَلفاط، شاقي لاقي، شَلحط بلحط، خفيف نظيف، مُعكز مُلكز، النّاعس النّاعس، مُجرّب مُدرّب، حواس لوّاس، خُمق خُرق، سَحري بَحري، الشّيح والرّيح، الشّحت والسّحت، شايخ نايخ، مُسوّر مُدوّر، داير ساير، الحاضر النّاظر، خَرّار مَرّار، طفلة غفلة، وَلدْ مَرد، ايدك خديدك، لا نفعت لا شفعت، لا كَلّ لا ملّ، جيفة عيفة، لا خدمة لا زدمة، لا خلاّلي لا بقّالي، لا يعل لا يبل، لا يُحُك لا يُصُك، طاح راح، لا سَوْ لا سويّة، سوا سويّة، أحمر مُزهمر، الشّيب والعيب، الضّيق والتّرزريق، بْليد زْكيك، يا شيخ يا برنيخ، طورة ولاّ فورة، هيّ بن بيّ، الشّطيح والرّديح، يْصول ويْجول، يْشوش ويْلوش، الفاطق النّاطق (وهو تحريف شعبي للعربيّة «الفاتق الرّاتق»)، حكّ ودكّ، «كيف كراع البهيم لا تحك لا تصك»، يْخَلّط ويْجَلّط، يا سادة يا مادة، كلّ من هبّ ودبّ ، ...

(166) انظر في الأنجليزيّة عبارة «domm and gloom».

(167) جاء هذا المثال في كتاب «الاتباع» لأبي الطيب اللّغوي الحلبي، بهذا المعنى. انظر ص5.

التركيبيّة. ونسمّي هذا المركّب «مركّبا فعليّا مضاعفا».(168)

ج. المركّب الإسمي المضاعف:

يوجد تركيب طريف، نظرا إلى قطبيّة استعماله، يكون أساسه علاقة إضافيّة أي مضاف+مضاف إليه. ولكنّ هذه العلاقة من نوع خاصّ إذ يكون فيها المضاف إليه عادة من نفس الكلمة في صيغة الجمع. وهذا التقييد على المضاف يضفي بطبيعة الحال قيمة دلاليّة خاصّة على الحاصل.

ومن هذه الأمثلة في العربيّة :

1. في العربيّة الكلاسيكيّة: بدر البدور، ليلة اللّيالي، ملك الملوك(169)، أمير الأمراء، قاضي القضاة، بطل الأبطال، خيرة الأخيار، سيّد الأسياد، عظيم العظماء، شريف الأشراف.

2. في العربية المعاصرة: سارق السرّاق، «عاهرة العاهرات»، ساقط السقّاط، بقرة البقر، بهيم البهائم، مفسود المفاسيد، كلب الكلاب،مجنون المجانين، كافر الكافرين، ثمّ رايس الريّاس وربّ الرّبوبة...

والظّاهر أنّ هذا التركيب يخضع لتقييدات دلاليّة معجميّة إذ لا يحتمل وجود تراكيب من نوع «*ميت الأموات» أو «*غائب الغائبين»(170). والظاهر أنّه يُشترط في التركيب أن يحتوي على حكم فيه سلّميّة لذلك لا يقال «*أحمر الحمر» ولا يرتبط معناه بمرجعه مثل «*قطّ القطط» أو «*كرسي الكراسي» بل بمعناه «الأخلاقي» مثل «أسد الأسود» بمعنى «قوي الأقوياء».

وليست العلاقة من صنف تلك التي توجد عادة في الإضافة(171) مثل «ليلة البنات» أو«ملك الأصقاع» أو «قاضي البلدان» أو «سارق القطط». فـ«سارق السرّاق» لا يسرق زملاءه، بل هو في سلميّة السرقة أقربهم إلى حمل اللّقب عن جدارة. وليست للّيالي ليلة ولا للملوك ملك ولا للأبطال بطل، ولا للبقر بقرة، ولا للعاهرات عاهرة. وإنّما معنى هذا التركيب من معنى المضاعفة، يدلّ على أقصى حدّ في مضمون الإسم أو الصفة. لذلك نقترح -دون إخراجه من باب التركيب الإضافي- اعتباره من باب «التركيب الإسمي المضاعف».

---

(168) انظر «يقضي قضية»، «يعمل عمله»، «يخصل خصلة»، «يزلق زلقه».

(169) والظاهر أنّ العبارة ليست حكرا على العربيّة فهي موجودة في الفارسيّة «شاهنشاه» وقد وردت في احدى النّقوش التدمريّة «מלך מלכא» (ملك الملوك). انظر كانطينو، Jean Cantineau: «Un Restitutor Orientis dans les inscriptions de Palmyre», p.218

(170) وهنا أيضا تقييدات تجعلنا لا نقول «كبير الكبار» أو «صغير الصغار»...

(171) وما نعرفه في اللّغات التصريفيّة الغربيّة باسم Genitif.

د. المركّب التشبيهي المضاعف:

نجد في العربيّة صيغة مبالغة تندرج في نفس الإجراء البلاغي السابق الذكر، وربّما تولّدت عنه. وهي من صنف: «أعمق أعماق الذات»، و«أسفل سافلين»، و«أجمل الجميلات» أو «أنبل النّبلاء» و«أعظم العظماء» و«أرحم الرّحماء» (أو «أرحم الرّاحمين»).... ولكن يبدو أنّ هذا التركيب الشبيه بما سبقه لا يقع تحت نفس التقييدات التركيبية والمعجميّة إذ نلاحظ أنّه أكثر مرونة وقابليّة مزاوجة من التركيب الاسمي المضاعف. ولكن لا توجد بين الصنفين علاقة تضمين إذ ليس كلّ ما يمكن أن يقال في الصنف الأوّل يجوز في الثاني.

هـ. المركّب الإسنادي المضاعف:

لم نعثر على أمثلة في العربيّة المكتوبة([172]) تناسب الأمثلة الموجودة بكثرة في العربيّة المعاصرة والّتي يعتمد فيها المتكلّم السّجع الداخلي المبني على المضاعفة التركيبيّة للبلوغ إلى أقصى الحدود التعبيريّة لدلالة المركّب. ومن هذه الأمثلة: «الرّبيع ربّع»؛ «إذا خرّف الخريف...»؛ «الصيف صيّف»؛ «الشتاء شتّا»...ومنها كذلك «الليل ليّل»؛ «الصباح صبّح»؛ «القايلة قيّلت»؛ وغيرها. ولكنّ الظّاهر أنّ هذا الاستعمال مقيّد ببعض فواصل النّهار والفصول. لذلك فلا تسمح اللّغة بـ«النّهار نهّر»، أو «*الشمس شمّست» أو «*البغل بغّل». والتعمّق في البحث عن سبب هذا التقييد من شأنه أن يفسّر لماذا لا يمكن العثور بسهولة على تراكيب مماثلة من الفصحى. فهل ذلك يعني أنّ هذا التركيب الاسنادي المضاعف يتعلّق بمستوى لغوي تعبيري، أقرب إلى عفويّة اللّغة الشعبيّة منه إلى اللّغة الأدبيّة؟

و. المركّب النعتي المضاعف:

والظّاهر أنّه قد تولّد عن التركيب السابق تركيب أكثرُ مرونةً في الاستعمال يجمع اسما بنعت من نفس الأصل، ولا يخلو من لغو([173]). نجد منه في الفصحى مثلا: «ليل أليل\ لائل» أي شديد الظلمة، و«صيف صائف» و«ربيع رابع» و«شغل شاغل»، و«يوم أيّوم»، و«ساعة سَوعاء» و«نهار أنهر» و«دهر دهر»(أي شديد) و«أبد أبيد»؛ إلخ. ويذكر الحلبي «حرام مُحرَّمٌ»([174]). ومنها أيضا «العرب العاربة» كما يقول ابن منظور([175]) مقرّبا هذا المثال من «ليل لائل».

---

(172) وربّما كان هذا لقصورنا وليس لأنّها منعدمة.

(173) بالفرنسيّة (pléonasme).

(174) أبو الطيب اللّغوي الحلبي: كتاب الاتباع، ص5.

(175) ابن منظور: لسان العرب، ج4 ص723.

ونجد منه في مستوى العاميّة: «القايلة 'مْقيّلة»؛ «الربيع 'مْربّع»؛ «الخريف 'مْخرّف»؛ «الصيف 'مْصيّف»([176])؛ «الشتاء 'مْشتّي»؛ ؛ «الكدس 'مْكدّس»؛ «العرم 'مْعرّم»؛ «البطّيخ 'مْبطّخ»؛ «الفقّوس 'مْفقّس»؛ «الشيلي 'مْشيّل»؛ وكذلك «ترّاس 'مْترّس»، «تلّ 'مْتلتل»، «كوم 'مْكوّم»... وينطبق على هذا التركيب ما قلناه على التركيب السابق.

ح. أمّا إذا رمنا تصنيف كلّ ما سبق من هذه التّراكيب فلا بدّ من تقريبها من العلاقة المضاعفة في المفعول المطلق. وهي تسمية لا تروق لي، رغم وجود ما يبرّرها. إذ أنّها تصبح دون المطلوب إن نحن اعتمدنا المضاعفة قاسما مشتركا بين أطراف هذه المجموعة. وحتّى نبيّن العلاقة القائمة، في مستوييها الدّالي والمدلولي، وجب التركيز على هذا الازدواج وهذه المزاوجة: بين المكوّنين الدّالي بالسجع الدّاخلي والمدلولي بدفع المعنى إلى حدوده القصوى، أي بمبالغة المبالغة. من هذا المنطلق نرى من الأجدر تسمية المفعول المطلق بـ«المفعول منه» (ضربه ضربة)، كـ«المضاف منه» (ملك الملوك)؛ و«المنعوت منه» (أرحم الراحمين)؛ و«المسنَد منه» (الصيف 'مْصيّف) إذ أنّه منه إمّا صوتا أو دلالة. وقد تفطّن ابن منظور من قبل إلى هذه العلاقة ووظيفتها التأكيديّة فقال تدعيما لما ذهبنا إليه : «والعرب العاربة هم الخَلّص منهم وأخذ من لفظه فأكّد به كقولك ليل لائل»([177]).

3.3.4. المضاعفة والتأثيرات التداوليّة.

تهتم التداوليّة بالوسائل الثانويّة للتأثير في العلاقات بين المتخاطبين، واستعمال الأقوال في سياقاتها، وكذلك المبادئ التي تحكم الخطاب. ويعتمد المستوى التداولي على الفرق بين الدلالة والمعنى وعلى الفرق بين ما هو من النّظام أي اللّغة وما هو منجز في سياقه أي القول.

3.3.4. 1. المضاعفة والاسهاب([178]) :

«ليس كلّ قول قولا وليس كلّ صمت صمتًا»!

يجب التشديد هنا على الفرق بين كلّ استعمال للمفردة الواحدة. فسياق الكلمة الثانية ليس سياق الكلمة الأولى. فلو كان قولنا «الرّجل رجل والمرأة إمرأة» من قبيل الإسهاب، أي لو

(176) ونقول أيضا في «الصيف الصايف».
(177) ابن منظور: لسان العرب، ج4 ص723.
(178) وهي ما يعرف في الفرنسيّة بـ(tautologie).

كان للكلمة الأولى نفس معنى الكلمة الثانية، لما كان للجملة معنى. فكيف وهذه الجملة تستعمل للمحاجّة([179])! فلها قيمة تداوليّة خاصّة تجعل إرفاق الكلمة بأختها ليس عمليّة تجانس صوتي بل عمليّة تمييز دلالي. ومن قال إنّ في هذه الجمل اسهابا لم يميّز بين المعنى والدلالة. لأنّه صحيح أنّ للكلمتين نفس الدلالة (المعجميّة) ولكن ليس لهما نفس المعنى في الاستعمال.

3.4. 3. 2. المضاعفة ونجاعة الخطاب :

لقد رأينا فيما سبق علاقة المضاعفة بالتضعيف، وكيف أنّ الثانية متولّدة من الأولى. وقد قطعنا الطريق أمام تبرير اعتبار الاختلاف في الشكل قائما على الاختلاف في المعنى. لكنّنا نريد أن نبيّن كيف يقع الاستغلال التداولي للصيغتين. وسبب ذلك أنّ هذا التطوّر الذي أفضى إلى التضعيف جعل الصيغة أقرب إلى التجريد، فأبعدها عن طبيعتها الايحائيّة من جهة وجعلها أقرب إلى العقلانيّة أو الاعتباطيّة منها إلى العاطفيّة أو إلى لغة الأطفال. فكان من الطبيعي أن يستغل الفرق النّاتج في المستوى التداولي.

فنلاحظ مثلا أنّ العلاقة السّلّميّة القائمة بين متخاطبين تنقلب حسب استعمال التضعيف أو المضاعفة. فيكون موقف الذي يستعمل التضعيف أقوى من ذلك الذي يلتجئ إلى المضاعفة: فالذي «يلحّ» يكون له في العادة موقف اجتماعي أقوى ممن «يلحلح» ([180]). فهذا لا يكون إلاّ في موقف اجتماعي ضعيف، أو في موقف أضعف حسب السّياق. لذلك ترى الرئيس يلحّ في طلب شيء بينما المرؤوس «يلحلح» للحصول على مبتغاه. إن صحّ ما سبق فإنّنا بصدد تقابل في الاستعمال بين الدلالة المرتبطة بالمضاعفة المتعلّقة بالتعزيز والقوّة كما رأيناها في المستويين التركيبي والمعجمي ونتيجة استعمالها في المستوى التّداولي، حيث تنمّ عن موقف ضعف. ولكن حتّى إن دلّ استعمال الصيغة المضاعفة على موقف أدنى بين المتخاطبين فإنّ في المضاعفة من الحميميّة ومن الحفاظ على «وجه المخاطَب» ما يجعلها أنجع في الابقاء على امكانيّة التخاطب وعدم قطع حبال التواصل بين المتخاطبين. فتكون المضاعفة بذلك استراتيجيّة تخاطبيّة وليست فقط وسيلة توليد معجمي.

من هذا المنطلق نفهم مثلا معنى كلمة «الثناء» من وجهة النّظر التداوليّة.

ففي الثناء معنى التثنية أي المضاعفة، لأنّ الشّكر مرّة واحدة فيه نوع من البرودة والجفاف.

---

(179) قارن في العربيّة التونسيّة القيمة الحجاجيّة للتركيب التكراريّ من نوع «أنت صرَفْت صرَفْت...».

(180) يعني في العربيّة التونسيّة يستعطف ويستجدي بشيء من الاصرار.

بينما الشكّر مرتين : «شكرا، شكرا»، يعبّر عن صدق صاحبه وإخلاص طويّته أو هو يريد على الأقل أن يقنع المخاطَب بذلك. وليس من باب المصادفة أنّ الشكر يعبّر عنه باللّغة الصينيّة بواسطة ثنائي مضاعف فيقال : «سيا سيا!» وكذلك الولوف «djeredjef»، أو أنّ الفرنسيّة تستعمل صيغة الإعادة «re-» في الشكر «remercier» أي قول «merci, merci!» وكلّها تشير كما يشير الثناء إلى المضاعفة. كما أنّ أكثر العبارات البروتوكوليّة في عديد اللّغات تحتوي على مضاعفة ولا يمكن أن يكون ذلك إلاّ من باب الحميميّة التداوليّة التي تفرزها المضاعفة: فنلاحظ في العربيّة أقوالا بروتوكوليّة مضاعفة من قبيل «مرحى، مرحى»، «أهلا وسهلا» «مرحبا! مرحبا!»، «اللّه، اللّه»، «يا هلا، يا هلا»، وفي الأنجليزيّة «bye bye» (وهي أقرب من «goodbye») وفي الإطاليّة «ciao, ciao!»([181])، على سبيل المثال لا الحصر.

وليس من قبيل الصدفة كذلك أنّ يقع تصغير بعض أسماء الأعلام بالمضاعفة، فأن ننادي فتاة بـ«سمرمر» يدلّ على علاقة حميميّة لا تدلّ عليها مناداتها باسمها «سميرة». فهي استراتيجيّة تقرُّب للمخاطب تضفي نجاعة على الخطاب وتقرّب المخاطِب من الهدف المنشود. أليس: «جدّي، جدّي، اشتر لي دبدوبا»، انجع تداوليّا من «جدّي، اشتر لي دبّا!». وانطلاقا ممّا سبق يمكن أن يقرأ خطاب عُمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري على أنّه ليس خطابا عموديّا من رئيس لمرؤوس بل هو خطاب أفقيّ يجعل المخاطِب والمخاطَب على نفس الدرجة، إذ تمكّنت منه المضاعفة: «الفهمَ الفهمَ فيما تلجلج في صدرك». ولو كان «الفهمَ فيما لجّ في صدرك!» لكان انذارا بالعزل.

0.5. ملاحظات ختاميّة:

كيف لا يهتمّ العرب بالمضاعفة والعربيّة من بين اللّغات القلائل التي كرّست التثنية في منظومتها النّحويّة: فبينما يفرد غيرنا ويجمع بعد ثلاثة، نجعل نحن من الإثنين محطّة مهمّة؟! فلا سبيل إذن إلى تجاهل هذا المعطى في مقاربة المضاعفة.

1. المضاعفة مهمّة على الأقل في بعض الأمثلة العربيّة، الثلاثيّة منها خاصّة، لا للدلالة التي تتشبّع بها ويمكن تجميعها كما فعلنا في بوتقة صغيرة مثل الكثافة بقطبيها الايجابيّ والسلبي -ليس سلب الكثافة، بل كثافة السلب-، بل على الأقل لدلالتها على علاقات مورفيميّة تقيّد انتماءها إلى مقولات دون أخرى، فيسهل توقّعها. إذ أنّ «عرمرم» و«دحندح» إلخ... وكلّ الأمثلة

(181). انظر عمل فيرزبيكا مثلا: Anna Wierzbicka, (1986), "Italian reduplication: cross-cultural pragmatics and illocutionary semantics".

المذكورة من نوع الصفات وليست من الأفعال مثلا. وصياغتها على الأوزان الفعليّة [فَعَلْعَل] ليست إلاّ ضربا من مفارقات النّحو العربي.

2. مقاربة المضاعفة بدون أحكام مسبّقة تفتح مجالا آخر للبحث في التصنيف النوعي للّغة العربيّة إذ تجعل للمكوّن الجذعي حظّا أوفر ممّا هو عليه الآن مقارنة بالمنطلقات الجذريّة. وهي تدعو كذلك إلى العودة إلى نظريّة النّحت بجعل مقاييسها تتسع لتشمل على الأقل المضاعفة المعجميّة.

3. المضاعفة مهمّة بذاتها ليس فقط لأنّها أصبحت موضة الدّراسات اللّسانية في أواخر الألفيّة السابقة، وليس لأنّها موضع اهتمام اختصاصات عدّة، بل لأنّها تؤسّس لنظريّة معرفيّة جديدة تعيد النّظر في صفة الاعتباطيّة المطلقة التي ألصقت بالرّمز اللّغوي وتعطي للبعد الايحائي أعلى الدرجات في المثلّث السيميائي، يليه البُعد الرمزيّ ثمّ الإشاريّ.

4.تدعم المضاعفة مبدأ اللّغو في الكلام وهو مبدأ وظيفي أساسي لإمكانيّة التواصل: «لا جديد دون قديم!».ولكن دون إضفاء الصبغة السلبيّة الملتصقة بهذه العبارة. إذ أنّنا إذا تمثّلنا ما يقوله فاندرياس: «إنّنا لا نستعمل نفس الكلمة مرّتين بنفس القيمة»([182]) تمكّنا من تصوّر موسيقيّة المضاعفة. ألا يقوم التنغيم على التكرار المتناسق؟

5. وبعد كلّ ما سبق، فإنّنا لا نوافق مثلا كلود حجّاج([183]) على ما يذهب إليه من أنّ المضاعفة تسعى إلى سدّ ثغرات في النّظام النحوي الدّلالي، وهذا حسب رأينا قول متهافت لا أساس له. لأنّ هذا يعني أنّ النّظام النّحوي الدلالي محكوم عليه بأن لا يستعمل المضاعفة إجراء من ضمن إجراءاته المنتجة جدّا.

6. لا يهمّنا من عمليّة المضاعفة في مستوياتها المختلفة، ما أنجزته اللّغة فقط بل يهمّنا أيضا ما لا تقبله اللّغة ضمن استعمالاتها أي ما تمنعه اللّغة ولا ينجز في الاستعمال. وهذا من قبيل التقييدات التي تميّز اللّغات ولها مكانة مهمّة في تصنيفها: من ذلك مثلا تبرير رفض اللّغة للمضاعفة التي تنتج جذرا سداسيّا، أي تقنين الأسباب التي تمنع *«عرمعرم» -مقابل «عرمرم»-، أو حتّى *«عرم عرم» وتقبل «إربا إربا» . وهو دليل على أنّ للعرب حسّا لغويا لمفهوم الكلمة المستقلّة ليس من خلال الكتابة كما يُزعم بل في النّظام بدليل المنطوق. واعتقادنا راسخ بأنّ الإجراء اللّسانيّ

---

(182) J.Vendryes : *Le langage*, p.175: "On n'emploie pas deux fois le même mot avec la même valeur".

(183) Cl.Hagège: *La phonologie panchronique*, p.175

غير المقبول أو الممنوع أو المهمل لا يقلّ قيمة عن الممكن في وصف النّظام اللّغوي. لأنّ اللّغات تعرّف بما تختلف فيه لا بما تتفق عليه ([184]).

7. من تبقّى من مستعملي العربيّة اليوم لا يقول «مدجدج» بالسلاح. فالكلّ يقول «مدجّج» لأنّ اتجاه التطوّر يبدو نحو إلغاء المضاعفة وهذا أمر عادي لأنّها من الظواهر الطبيعيّة كما قلنا وهو من مؤشّرات البدائيّة. ولأنّ النّظام يسعى إلى الاستقرار فإنّ المراحل الانتقاليّة تبدأ في الزّوال شيئا فشيئا. لذلك نرى أنّ عدد حالات المضاعفة كان أكثر بكثير ممّا هو عليه في العربيّة الفصحى وهي مستقرّة([185]) ولكنّها كثيرة في العربيّة التّونسيّة مثلا، لأنّها لغة مازالت في حالة تطوّر تبحث عن استقرارها ولا تجده تحت ضغوط اللّغات المجاورة من جهة وضغوط الاستعمالات والتقييدات الدّاخليّة من جهة أخرى.

عبد الرزّاق بنّور
كليّة العلوم الانسانيّة والاجتماعية بتونس

(184) مثال : لغة تتميّز بأنّها لا تحتوي على مقولة «الصّفة» [adjectif] مثل الصينيّة أو لغة لا تعرف تصريف الأفعال أو أخرى لا وجود فيها للأفعال وأخرى لا تقبل كلمات تحتوي على أكثر من مقطع واحد...

(185) مع أنّ أغلب الأمثلة غير معروف لدينا لاندثاره ولا يمكننا إلاّ ترسيمه قياسيّا.

ملحق أ : رسم مبسّط لدلالات المضاعفة في العربيّة

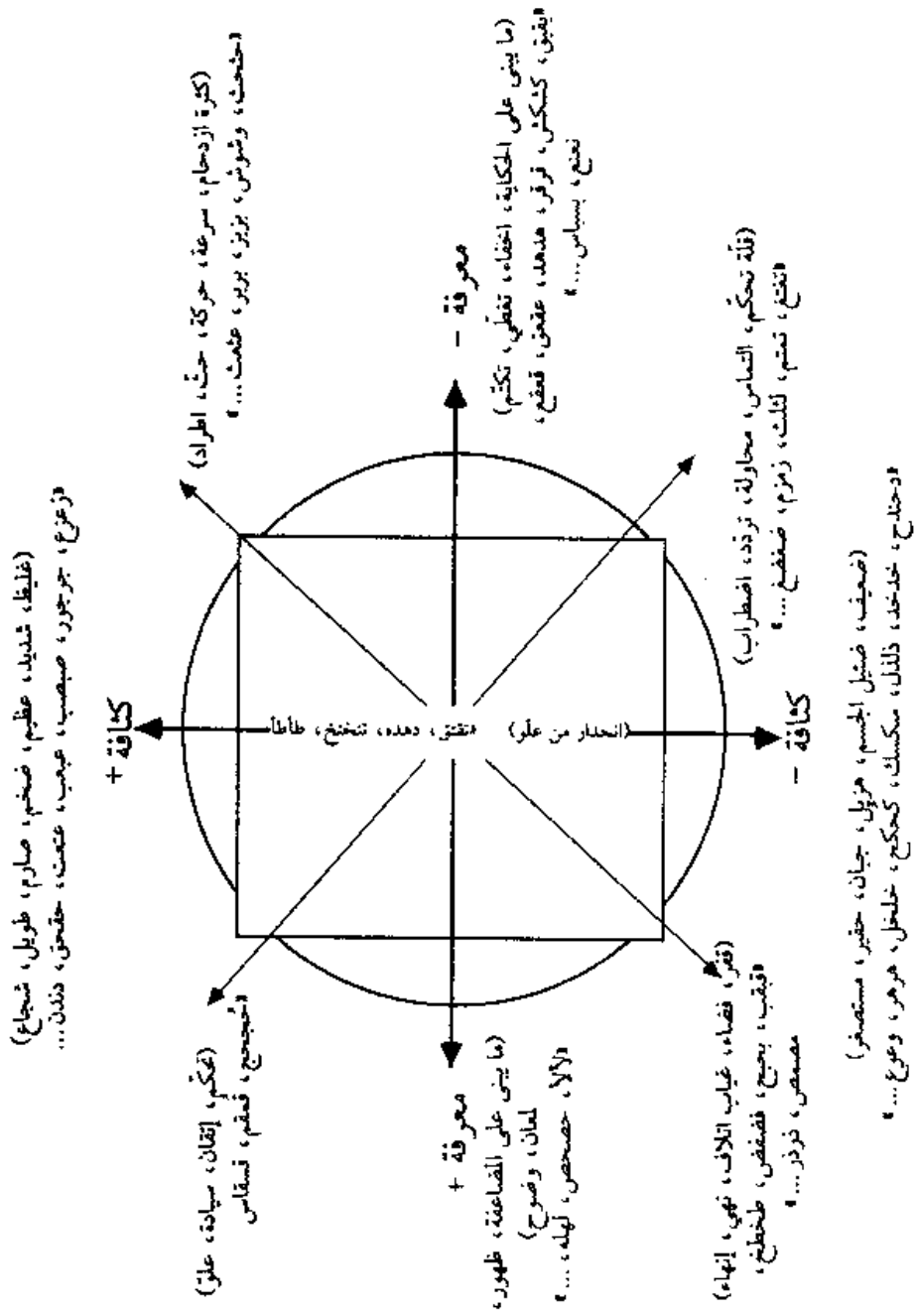

تعاليق : 1. نرى أنّ حقل استعمال المضاعفة يناسب أقاصي الأطراف، وهذا طبيعي فالمضاعفة تقوم على الكثافة بقطبيها. لذلك كل ما يوجد داخل المربّع والدائرة هو خارج نظريًا عن دلالات المضاعفة. إلاّ أنّنا ثبتنا عموديها معنى الانحدار لأنّه المعنى الوحيد الذي يظهر بوضوح ديناميكيّة المقابلة بين القطب الايجابي والقطب السلبي.
2. يمثّل النصف الأعلى من الرسم القطب الايجابي ويمثّل النصف الأسفل القطب السلبي. بينما يمثّل النصف الأيسر القطب الايجابي والنصف الأيمن القطب السلبي.

قائمة المصادر والمراجع:

1. بالعربيّة:

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان: كتاب **الخصائص**، تحقيق محمّد على النّجار. القاهرة 1952-1956 (3 أجزاء).

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن: **جمهرة اللّغة**. تحقيق رمزي منير بعلبكّي. دار العلم للملايين. 1987. (في جزئين).

ابن سيده، أبو الحسن علي بن اسماعيل : كتاب **المخصّص**. دار الكتب العلميّة. بيروت، لبنان. 1321 هـ (5 أجزاء).

ابن فارس، أبو الحسن أحمد: **الاتباع والمزاوجة**، تحقيق كمال مصطفى. مكتبة الخانجي. القاهرة. 1947.

ابن فارس، أبو الحسن أحمد: **معجم مقاييس اللّغة**، تحقيق عبد السّلام محمّد هارون. دار الفكر. بيروت. 1979 (6 أجزاء).

ابن مراد، ابراهيم : **مقدّمة لنظريّة المعجم**، دار الغرب الإسلامي، بيروت. 1997.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي: **لسان العرب**، إعداد يوسف الخيّاط، بيروت (7 أجزاء).

أبو الطيّب اللّغوي الحلبي، عبد الواحد بن علي: **كتاب الاتباع**، تحقيق عز الدين التّنوخي، مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، 1961.

البستاني، بطرس: **محيط المحيط**. مكتبة لبنان، بيروت. طبعة جديدة. 1983.

بعلبكّي، رمزي منير : **معجم المصطلحات اللّغويّة**. دار العلم للملايين. بيروت، 1990.

بعلبكّي، رمزي منير : **فقه العربيّة المقارن**. دار العلم للملايين. بيروت، 1999.

الحمزاوي، محمّد رشاد: **نظريّة النحت العربيّة**، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس. 1998.

الزجّاج، أبو اسحاق: **ما ينصرف وما لا ينصرف**. تحقيق هدى محمود قراعة. ط3. مكتبة الخانجي. القاهرة. 2000.

الزمخشري، أبو القاسم جار اللّه : **المفصّل في صناعة الاعراب**. دار الكتب العلميّة. بيروت، لبنان. 1999.

سليمان، عامر : **اللّغة الأكّديّة**. دار الكتب للطباعة والنّشر- الموصل. 1991

سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر (المعروف بـ): **الكتاب**. تحقيق عبد السلام هارون. مطبعة الخانجي. القاهرة. 1988. الطبعة الثالثة. (5 أجزاء).

الشدياق، أحمد فارس : سرّ اللّيال في القلب والإبدال. المطبعة السلطانيّة. الأستانة. 1284 هـ. (في جزئين).

الفراهيدي، الخليل بن أحمد : كتاب **العين**، تحقيق مهدي المخزومي وابراهيم السّامرّائي، بيروت، 1988 (8 أجزاء).

الفيروزآبادي، مجد الدين محمّد بن يعقوب: **القاموس المحيط**. تحقيق مكتب تحقيق التّراث، بإشراف محمّد نعيم العرقسوسي. الرّسالة. بيروت. الطبعة السادسة. 1998.

المالكي، أبو بكر عبد اللّه بن محمّد: **رياض النّفوس**، تحقيق البشير البكّوش. دار الغرب الإسلامي. بيروت. 1994. (في جزئين).

مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة: **المعجم الوسيط**. ط 2، القاهرة 1972.

2. باللّغات الأجنبيّة:

Asher, R.E., (1994), *Encyclopedia of Language and Linguistics*. Pergamon Press. Oxford. New York. Seoul. Tokyo. (10 volumes).

Berlin, B., (1963), «Some Semantic Features of Reduplication», in *International Journal of American Linguistics*, 29, pp.211-218.

Cantineau J., (1933) «Un Restitutor Orientis dans les inscriptions de Palmyre», in *Journal Asiatique*, pp.217-233.

Cassirer E., (1972), *La philosophie des formes symboliques*. Minuit. Paris [1953].

Delitzsch, F., (1896), *Assyrisches Handwörterbuch*. J.C. Hinrichs'sche Buchhandlung. Leipzig.

Dillmann, A., (1907), *Ethiopic Grammar*. Second edition enlarged and improved, 1899. Translated by James A. Crichton. Williams & Norgate. London.

Dozy, R., 1881, *Supplément aux dictionnaires arabes*. E,J. Brill, Leyde.

Fee, J., and Ingram, D., (1982). "Reduplication as a strategy of phonological development", in *Journal of Child Language*, 9, pp. 41-54.

Ferguson, C., (1983). "Reduplication in child phonology", in *Journal of Child Language*, 10, pp.239-243.

Gesenius, W., 1834, *Hebräisches und chaldänisches Handwörterbuch über das Alte Testament*. Friedrich Christian Wilhelm Vogel. Leipzig.

Godel, R. (1945), "Formes et emplois du redoublement en turc et en arménien moderne", in *Cahiers Ferdinand de Saussure*, 5, pp.5-16.

Gonda, J. (1949), « The Functions of Word Duplication in Indonesian languages », in *Lingua*, vol.II, août, pp.170-197.

Gouffé, Cl. (1975), « Redoublement et réduplication en Haoussa : formes et fonctions », in *Bulletin de la Société de Linguistique de Paris*. Tome LXX. Fasc.1, pp.291-319.

Greenberg, J. (édit.), (1978) *Universals in Human Language*. vol. 3. Stanford University Press. Californie. USA.

Hagège, C. *La phonologie panchronique*, PUF. 1978.

Hammer, E. (1997), «Iconicité et réduplication en français», in *Folia Linguistica*. Vol.XXXI/3-4.

Havet, J., 1978, (édit.), *Tendances principales de la recherche dans les sciences sociales et humaines*. Mouton. Unesco. Paris-LaHaye-New York.1978.

Isenberg, Ch. W., (1841), *Dictionary of the Amharic Language*. The Church Missionary Society. London

Jakobson, R., 1978, «La linguistique», in J.Havet (édit). vol. 1, chap. 6, pp.504-556.

Jean, Ch.-F., & Hoftijzer, J., 1965, *Dictionnaire des inscriptions sémitiques de l'Ouest*. E.J. Brill. Leiden.

Kiparsky, P., (1987), *The Phonology of Reduplication*. Stanford University Press. Stanford.

Lakoff, G. & Johnson (1980), *Les métaphores dans la vie quotidienne*. Minuit. Paris. 1980

Leslau (W.), 1938, *Lexique soqotri* (sudarabique moderne). Klincksieck. Paris.

Lopez, C., 1941, *Reduplication in Tagalog*. Publications of the Institut of National Languages, Manilla.

McCarthy, J.J., (1981), "A Prosodic Theory of Nonconcatenative Morphology", in *Linguistic Inquiry* vol.12/3, pp.373-418.

McCarthy, J.J., (1986), "OCP Effects : Gemination and Antigemination", in *Linguistic Inquiry* vol.17/2, pp.207-263.

Marantz, A., (1982), "Re Reduplication", in *Linguistic Inquiry*, vol.13/3, pp.435-482.

Moravcsik, E., (1978), "Reduplicative constructions". In Greenberg, J. H., edit., *Universals of Human Language*, Volume 3, pages 297-334. Stanford University Press. Californie. USA.

Mugnaioni, R., (2000) , «Note pour servir à une approche de l'Amorrite», in *Travaux du Cercle linguistique d'Aix en Provence*, n°16. La sémitologie aujourd'hui.

Nikiema, E. (1993), «La réduplication: une violation de contrainte en morphologie» in *Actes du XVè Congrès des Linguistes*, vol.2. Presses de l'Université Laval.

Pellat, Ch., (1958) «Un fait d'expressivité en arabe: l'Itba'», dans *Arabica*, IV,1, pp.131-149.

Ruzîcka, R., « Ein Fall des kausativen s-Präfixes im Arabischen », in *Orientalische Litteratur Zeitung*., n°26, 1923, col. 5-6-7.

Sapir, E., 1921, *Language*. An Introduction to the Study of Speech. Rupert Hart-Davis. London. (Traduction française, *Le langage*. Payot. Paris. 1970).

Sapir, E., (1915), "Noun reduplication in Comox", in *Collected Works of E.Sapir* VI, American Indian Languages, 2, pp.381-433. Berlin, Mouton de Gruyter. [1991]

Schwartz, R., Leonard, L., Wilcox, M. J., and Folger, M. K., (1980), "Again and again: reduplication in child phonology". *Journal of Child Language*, 7, pp.75-87.

Steriade, D., (1988), «Reduplication and Syllabe Structure», in *Phonology*, 5, pp.73-155.

Vendryes, J., (1923), *Le langage. Introduction linguistique à l'histoire*. Albin Michel. Paris.

Wierzbicka, A., (1986), "Italian reduplication: cross-cultural pragmatics and illocutionary semantics", in *Linguistics*, 24/2, pp.287-315.